



بنك التعمير والإسكان
"شركة مساهمة مصرية"



المركز المالي غير المجمع
عن التسعة أشهر المنتهية في
٣٠ سبتمبر ٢٠١٠



تقرير الفحص المحدود

السادة / اعضاء مجلس ادارة بنك التعمير والإسكان
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي غير المجمع المرفق لبنك التعمير والإسكان "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ وكذا القوائم غير المجمع للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية غير المجمع والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتختصر مسئوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية غير المجمع في ضوء فحصنا المحدود لها.

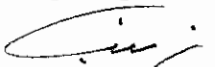
نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية غير المجمع عمل إستفسارات بصورة أساسية من اشخاص مسئولين بالبنك عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية غير المجمع.

الإستنتاج

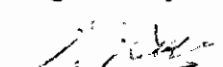
وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم يتم الى علمنا امور اخرى تجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية غير المجمع المرفقة لاتعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي غير المجمع للبنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين المصرية السارية .

مراقبي الحسابات

زينب بيومي موسى

الجهاز المركزي للمحاسبات

رشاد حسني

MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون و مستشارون

مصطفى حسن فراج

(KPMG حازم حسن)
محاسبون قانونيون و مستشارون



٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	ايضاح رقم	الأصول
جنية مصري	جنية مصري		
٧٣١ ٦٩١ ٥٩٣	٨٨٩ ١٦٢ ٤٩٤	١٦	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨	٤٧٣ ٧٢٠ ٧٠٤	١٧	ارصدة لدى البنوك
٨٥١ ٣٢٧ ٣٢١	١ ٤٥٦ ٧٠٥ ٣٤٢	١٨	أذون خزانة
٣٨٦ ٧٢٥ ١١٦	٤٣١ ٢٩٧ ٧٣٢	١٩	أصول مالية بغرض المتاجرة
٥ ٧٩١ ٦٢٣ ٩٠٤	٦ ١٥٦ ٩٢٧ ١٣٤	٢٠	فروض وتمهيلات للعملاء
			استثمارات مالية
٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	٤٥ ٣٩٢ ٥٥٩	٢١	متاحة للبيع
٧٣٩ ١٦٤ ٤٥٥	٩٣٨ ٣٩٤ ٥٢٣	٢١	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٦٤٩ ٩٩٥ ٧٥٠	٨٨٥ ١٨٨ ٠٥٧	٢٢	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
٣٧٤ ٤٧٧ ٦٣٠	٤٣٧ ٠٧٣ ٢٥٦	٢٣	مشروعات الإسكان
١٥ ٧٠٢ ٨٠٩	١٦ ٦٣٨ ٧١٥	٢٤	استثمارات عقارية
٣٧٣ ٩٠٣ ٩٤٢	٤٨٧ ٩٩٩ ١١٠	٢٥	أصول أخرى
٩٢ ٣٧٥ ٠٠٢	١٠٥ ٨٩٥ ٣٢٢	٢٦	أصول ثابتة
١٠ ٦١٩ ٠٨٩ ١٨٨	١٢ ٣٢٤ ٣٩٤ ٩٤٨		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الإلتزامات
٦٢٤ ٣٣٤	٨٥٥ ٧٢٩	٢٧	أرصدة مستحقة للبنوك
٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣	٦ ٧٩٥ ٠٢١ ٦٧٩	٢٨	ودائع العملاء
١ ٧٩٥ ٦٩٠ ٤١٤	١ ٧١٩ ٤٩٠ ٤٨١	٢٩	فروض أخرى
٣٢٦ ١٢٨	٣٢٤ ٦٩٤		دائتو توزيعات
١ ٠٠٤ ١٢٦ ٦٠١	١ ٦٧٥ ٠٣٣ ٤٢٧	٣٠	التزامات أخرى
١٢٠ ٦١١ ٣٣٩	١٠٧ ١٦٣ ٣٣٠	٣١	مخصصات أخرى
٢١ ٣٣٩ ١٥٣	٤ ٦٩٦ ٩٣٥		التزامات ضرائب الدخل الجارية
١ ٦١٢ ٧٨٧	١ ٢٧٢ ٥٦٤	٣٢	التزامات ضريبية مؤجلة
٢٣ ٥٢٦ ٩٥٣	٢٣ ٠٠٤ ١١٦	٣٣	التزامات مزايا التقاعد
٩ ٥٣٥ ٥٧٥ ٨٢٢	١٠ ٣٢٦ ٨٦٢ ٩٥٥		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٦٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤	رأس المال المدفوع
١٤٦ ٦٦٨ ٤٤٨	٦٥٠ ٠٥٢ ٧٦٢	٣٥	احتياطيات
٢٦٦ ٨٤٤ ٩١٨	١٩٧ ٤٧٩ ٢٣١	٣٥	أرباح محتجزة (متضمنة صافي ارباح الفترة/العلم)
١ ٠٨٣ ٥١٣ ٣٦٦	١ ٩٩٧ ٥٣١ ٩٩٣		إجمالي حقوق الملكية
١٠ ٦١٩ ٠٨٩ ١٨٨	١٢ ٣٢٤ ٣٩٤ ٩٤٨		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
٢٨٦ ٥٢٥ ٢٨١	٣٤٥ ٤٠٠ ١٥١		التزامات عرضية وارتباطات

* الإبصاحت المرفقة من رقم (١) الى رقم (٤٢)
* تقرير الفحص المحدود "مرفق"

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

فتحى السباعى منصور

نائب رئيس مجلس الإدارة

عصام محمد ابو حامد

مساعد العضو المنتدب

للشؤون المالية والتخطيط

سمير سليمان ناصر

مراقبي الحسابات

زينب بيومى موسى

الجهاز المركزي للمحاسبات

رشاد حسنى

MAZARS مصطفى شوقى وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

مصطفى حسن فراج

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك التعمير والإسكان
" شركة مساهمة مصرية "
قائمة الدخل غير المجمعة

عن التبعة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠

من ٢٠٠٩/٧/١ الى ٢٠٠٩/٩/٣٠ جنية مصرية	من ٢٠١٠/٧/١ الى ٢٠١٠/٩/٣٠ جنية مصرية	من ٢٠٠٩/١/١ الى ٢٠٠٩/٩/٣٠ جنية مصرية	من ٢٠١٠/١/١ الى ٢٠١٠/٩/٣٠ جنية مصرية	ايضاح رقم	
٢١٢ ٤٧٤ ٦٧٩	٢٤٦ ٣٥٣ ٣٩١	٦٥٢ ٨٧٠ ٧٩٨	٦٨٥ ٧٢٣ ٧٢١	٦	عقد القروض و الإيرادات المشبوهة
١٤١ ٢٠٧ ٤٥٧	١٤٤ ٥٩٩ ٩٨٢	٤٢٣ ٥٩٥ ٣٦١	٤٣٤ ٦٦٢ ٢٣٤	٦	تكلفة الودائع و التكاليف المشبوهة
٧١ ٢٦٧ ٢٢٢	١٠١ ٧٥٣ ٤٠٩	٢٢٩ ٢٧٥ ٤٣٧	٢٥١ ٠٦١ ٤٨٧		صافي الدخل من العائد
١٥ ٦٣٦ ٠٥٩	١٩ ٦٧٤ ١٢٠	٤٥ ٧٩٤ ٠٣٤	٥٧ ٨٤٤ ٤٧٣	٧	ايرادات الاتعب و العمولات
٢ ٦٣٨ ٥٧٠	١ ٨٠٤ ٩٦٩	٥ ٢٧٤ ١٨٠	٤ ٥٦٨ ٢٦٠	٧	مصرفات الاتعب و العمولات
١٢ ٩٩٧ ٤٨٩	١٧ ٨٦٩ ١٥١	٤٠ ٥١٩ ٨٥٤	٥٣ ٢٧٦ ٢١٣		صافي الدخل من الاتعب و العمولات
١ ٠٤٥ ٩٨٠	١ ٠٧٩ ١٨٠	١١ ٢٥٦ ٩٨٧	١٩ ٩٢٠ ٧٧٥	٨	توزيعات الارباح
٢١ ٨٥١ ٤٠٨	١٤ ٦٨٦ ٤٧٩	٥٤ ٧١٨ ٨٤٦	٣٢ ٢٩٤ ٧٨٩	٩	صافي دخل المتاجرة
٢٠ ٩٢٠ ٨٨٩	٢٠ ٤٦١ ٦٥٤	٧٥ ٩٧٢ ١٤٢	٨٦ ٠٥١ ٠٣٦	١٠	ارباح مشروعات البنك الاسكانية
(٦ ٣٨١ ٥٤٣)	٤ ٨٣٧	(٦ ٥٨٥ ٤٧٠)	(٥٥١ ٢٨٤)	٢١	ارباح (خسر) الاستثمارات المالية
(٢٨ ٧٤٦ ٥٦١)	(٥ ٩٢٦ ٤٦١)	(١٤ ٣٥٠ ٣٤٢)	٨٠ ٩٢٩	١٣	رد (عبء) الإضمحلال عن خسر الائتمان
(٨٢ ٠٩١ ٩٨٥)	(٩١ ٨٥٦ ٦٨٦)	(٢١٣ ٦٩٠ ١٨٧)	(٢٥٠ ٠٣٠ ٥٨٢)	١١	مصرفات إدارية
١٦ ٥٩٤ ٣٢٨	١ ٧٨٨ ٥٢٥	١٨ ٥٨٣ ١٩٢	١٥ ٦٠١ ١٤٨	١٢	ايرادات تشغيل اخرى
٢٧ ٤٥٧ ٢٢٧	٥٩ ٨٦٠ ٠٨٨	١٩٥ ٧٠٠ ٤٥٩	٢٠٧ ٧٠٤ ٥١١		الربح قبل ضرائب الدخل
(٨٨ ٨٩٠)	(٩ ٠٧٢ ٨١٦)	٨٤ ٣٨٠	(٢٢ ٤٣٥ ٨٨٤)	١٤	ايرادات (مصرفات) ضرائب الدخل
٢٧ ٣٦٨ ٣٣٧	٥٠ ٧٨٧ ٢٧٢	١٩٥ ٧٨٤ ٨٣٩	١٨٥ ٢٦٨ ٦٢٧		صافي ارباح الفترة
٠,٤١	٠,٤٩	٢,٩	٢,٢٣	١٥	نصيب السهم في صافي ارباح الفترة

بنك التعمير و الإسكان
شركة مساهمة مصرية
قائمة التدفقات النقدية غير المجمعة

عن التسعة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠

من ٢٠٠٩/١/١	من ٢٠١٠/١/١	
إلى ٢٠٠٩/٦/٣٠	إلى ٢٠١٠/٠٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٩٥٧٠٠٤٥٩	٢٠٧٧٠٤٥١١	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		الأرباح قبل خصم الضرائب
		تعديلات لتسوية الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		اهلاك واستهلاك
١٢٦١٠٥٩٢٤	١٤٧٤٥٣٦١	مخصصات
١٤٣٥٠٣٤٢	١١١٣٣٦٣٤	فروق تقييم الاستثمارات بغرض المتاجرة
(٤٨٦٦٨٣٦٦)	(٢٨٦١٠٢٢٧)	خسائر (رد) اضمحلال اصول مالية متاحة للبيع
(٦٦٤٨١٤٣)	٧١٤٢٠٩	(رد) خسائر اضمحلال ادوات حقوق ملكية تابعة وشقيقة
٦٢٦٧٣	(١٦٢٩٢٥)	المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص القروض
(٥٤٧٤٢٩٨٠)	(٧٥٢٧٧٣)	مخصصات انتفى الغرض منها
(١٠٠٠٠٠٠٠)	(٢٠٠٧٨١٦٠)	ارباح بيع اصول ثابتة
(٥٠٠٧٠)	(٥٤٧٤٨٥)	ارباح التشغيل قبل التغيرات في الاصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
١٠٢٦١٩٨٣٩	١٨٤١٤٦١٤٥	صافي النقص (الزيادة) في الاصول
		أرصدة لدى البنوك
٥٩٦٩٤٣٩٦٥	٩٥٩٠٣٧٠٠	اذون خزائنة واوراق حكومية اخرى
٢٢٠٥٩٧٢٩٣	(٢٠١٧٥٤٣٨٧)	أصول مالية بغرض المتاجرة
٥١٤٧٠٥٦٥	(١٥٩٦٢٣٨٩)	قروض و تسهيلات للعملاء
(٥٠٧٩٥١٢٤٣)	(٣٥٩٩٢٤٣٨٦)	مشروعات الإسكان والاستثمارات العقارية
١٢٦٧٩٣٨٦	(٦٣٥٣١٥٣٢)	اصول اخرى
(٢٣٦٢٩٧٣٤١)	(١٢٥٧٠٢٧٥١)	صافي (النقص) الزيادة في الالتزامات
		ارصدة مستحقة للبنوك
(٥٦١٥٦)	٢٣١٣٩٥	ودائع العملاء
٥٩١٠٢٤٠٤٥	٢٢٧٣٠٣٥٦٦	الالتزامات اخرى
١١٧٠٠٢٨٩٨٢	٦٣٣٤٤٣٦٩٣	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
٢٠٠١٠٥٩٣٣٥	٣٧٤١٥٣٠٥٤	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
		مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة
(٢٤٤٩٠٥٣٧٨)	(٢٣٥٠٢٩٣٨٢)	متحصلات بيع اصول ثابتة
٥٠٠٧٠	٥٤٧٠٤٨٥٠٠٠	مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف اصول مالية بغرض المتاجرة
(١٥٥٠٠٠٠٠٠)	(٣٧٣٠١٧٥٩٦)	متحصلات من بيع الاستثمارات المالية بخلاف اصول مالية بغرض المتاجرة
١٠٨٦١٧٧٠١	١٧٣٧٨٧٥٢٨	مدفوعات لشراء اصول ثابتة
(٢٤٣١٩٩١٩)	(٢٨٢٦٥٦٨٠)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
(٣١٥٥٥٧٥٢٦)	(٤٦١٩٧٧٦٤٥)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
		قروض طويلة الأجل
(١٠٣١٠٣٠٤٠)	(٧٦١٩٩٩٣٤)	الزيادة في راس المال
-	٩٣٧٥٠٠٠٠٠	توزيعات الأرباح المدفوعة
(١٣٤٦٨١٣٥٤)	(٢٠٨٧٥١٤٣٤)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمه في) أنشطة التمويل
(٢٣٧٧٨٤٣٩٤)	٦٥٢٥٤٨٦٣٢	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١٤٤٧٧١٧٤١٥	٥٦٤٧٢٤٠٤١	رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة
٨٤٦١٨٥٩١٠	١٤٦٤٥٥٣١٦٨	رصيد النقدية وما في حكمها آخر الفترة
٢٢٩٣٩٠٣٣٢٥	٢٠٢٩٢٧٧٢٠٩	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:
		نقدية و ارصده لدى البنك المركزي
٧٠٥٠٦٨٣٢٨	٨٨٩١٦٢٤٩٤	ارصده لدى البنوك
٦١٧١٤٨٤٧٩	٤٧٣٧٢٠٧٠٤	اذون خزائنة واوراق حكومية اخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي
١٤٥١٨٧٧٧٣٦	١٤٥٦٧٠٥٣٤٢	ودائع لدى البنوك
(٤٧٦٢٤١٠١٤)	(٤٥٣٨١١٤٠٠)	اذون خزائنه استحقاق اكثر من ثلاثة شهور
(٣٩٥٠٢٠٤)	(٣٣٦٤٩٩٩٣١)	النقدية وما في حكمها آخر الفترة
٢٢٩٣٩٠٣٣٢٥	٢٠٢٩٢٧٧٢٠٩	



بنك التعمير والإسكان
"شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة

للقوائم المالية غير المجمعة عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠

١. معلومات عامة

يقدم بنك التعمير والإسكان خدمات مصرفية للمؤسسات فضلا عن خدمات التجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال ٥٧ فرعاً ويوظف أكثر من ٢٦٠٠ موظفاً في تاريخ المركز المالي .
تأسس بنك التعمير والإسكان "شركة مساهمة مصرية"، كبنك استثمار واعمال وذلك بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٧٩ بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٩ ويمارس نشاطه من خلال مركزه الرئيسي بمحافظة الجيزة والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية.

٢. ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل الفترات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

أ- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية .
وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ذلك التاريخ ، التي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية الجديدة التي صدرت خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها . وعند إعداد القوائم المالية عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ ، قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الجديدة ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

- تعديلات تعليمات البنك المركزي المصري المنشورة السارية من أول يناير ٢٠١٠

قامت الإدارة بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبة المصرية السارية المتعلقة بأنشطة البنك. وقد تم تعديل أرقام المقارنة لسنة ٢٠٠٩ حسب الأحوال وفقاً لمتطلبات تلك التعليمات والمعايير الجديدة .

وفيما يلي ملخص بأهم التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى القوائم المالية بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية:

- تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى .



- قام البنك بإعادة النظر في القيمة التخريدية للأصول الثابتة لتقدير أهمية تأثيرها على القيمة القابلة للاهلاك ، ولم ينتج عن ذلك آثار مادية على القوائم المالية . وبداية من عام ٢٠١٠ ، قام البنك بتحديد الأعمار الإنتاجية لإضافات الأصول الثابتة الجديدة على مستوى المكونات الهامة للأصل.
- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات المعدلة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف .
- قام البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة، ولم تنتج تعديلات من ذلك الإجراء.
- تم دراسة جميع الفروق الضريبية التي ينتج عنها التزامات ضريبية مؤجلة والاعتراف بها بأثر رجعي، وبالنسبة للأصول الضريبية المؤجلة والخسائر الضريبية المرحلة، فقد تم الاعتراف بها فقط في حدود المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها. ويبين إيضاح رقم (٣٢) أثر الاعتراف بالفروق الضريبية المؤجلة .
- تم إعادة تبويب الأصول والالتزامات المالية القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ في مجموعات بغرض قياس قيمتها. وقد ترتب على ذلك تبويب بعض الأصول المالية التي كانت مبنية على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وذلك في مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، مما نتج عنه الاعتراف بأثر رجعي بالتغيرات في القيمة العادلة لها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن حقوق الملكية . كما تم إعادة تبويب بعض الأصول والالتزامات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك عند توافر الشروط اللازمة لذلك التبويب.
- ترتب على تطبيق التعليمات والمعايير الجديدة أن يتم الاعتراف بجميع المشتقات المالية القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ في الميزانية كما يتم فصل المشتقات المالية الضمنية الموجودة في ذات التاريخ والاعتراف بها في الميزانية ويتم قياس جميع المشتقات المالية بالقيمة العادلة . وبالنسبة لعمليات التغطية ، فيتم تطبيق محاسبة التغطية عن العمليات التي تنطبق عليها شروط محاسبة التغطية
- في أول يناير ٢٠٠٩ ، أو لاحقاً لذلك من تاريخ انطباق شروط محاسبة التغطية عليها. وكذا بالنسبة لعمليات التغطية التي كان يستخدمها البنك قبل صدور تعليمات البنك المركزي المصري والمعايير المحاسبية الجديدة ، التي كان يطبق البنك عليها محاسبة التغطية دون توافر شروط محاسبة التغطية عليها، فقد تم تطبيق قواعد إنهاء تطبيق محاسبة التغطية بداية من أول يناير ٢٠٠٩.
- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المُستهلكة ، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً منه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهة أو مخصصات فردية. كما ترتب على تغيير طريقة تكوين المخصصات انخفاض المخصصات التي كان يتم تكوينها لبنود بمبلغ ٦ مليون جنيه . وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية.
- عند تحديد معدل العائد الفعلي بغرض تطبيق طريقة التكلفة المُستهلكة لحساب إيرادات وتكلفة العائد على أدوات الدين، تم تحديد العمولات والأتعاب المرتبطة بعمليات اقتناء أو إصدار أدوات الدين وإضافتها أو خصمها من قيمة الاقتناء/الإصدار بصفتها جزء من تكلفة المعاملة، مما ترتب عليه تغيير معدل العائد الفعلي لتلك الأدوات. ولم يكن عملياً أن يتم تطبيق أثر هذا التغيير المحاسبي بأثر رجعي ، وإنما تم تطبيق ذلك التغيير على أدوات الدين التي تم اقتناؤها أو إصدارها في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩ ولم ينتج عن هذا التعديل فروق جوهرية.
- يتم تحديد أدوات الالتزامات المالية المركبة القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ وفصل الجزء الذي يمثل التزاماً وترحيل تكلفة العائد المتعلق به إلى الأرباح المحتجزة في حقوق الملكية للفترة السابقة لذلك التاريخ وترحيل تكلفة العائد التالية لذلك إلى قائمة الدخل ، ويتم فصل الجزء الذي يمثل حقوق ملكية وعرضه ضمن حقوق الملكية .
- يقوم البنك بتقدير التزامات مزايا المعاشات للعاملين بطريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method) والاعتراف بالفرق بقائمة الدخل.

- عند تطبيق القواعد المحاسبية الجديدة الخاصة بالاعتراف بأرباح/خسائر اليوم الأول عند الاعتماد على معلومات وبيانات منشورة في تقييم عمليات معينة مما ينتج عنه قيمة تختلف عن القيمة التي تم إجراء المعاملة بها ، ويقوم البنك بتأجيل الاعتراف بأرباح/خسائر اليوم الأول للمعاملات وتوزيعها على عمر عقد المعاملة.
- يقوم البنك بتطبيق المتطلبات المحاسبية الجديدة بخصوص المنفوعات المبنية على أسهم على تلك النظم اعتباراً من تاريخ سريان تلك الحقوق.
- يتم تطبيق محاسبة الشراء على جميع عمليات الاقتناء ولم ينتج لذلك أثر على القوائم المالية المستقلة للبنك.
- قام البنك بدراسة الأصول التي آلت ملكيتها إليه وفاءً لديون بغرض التأكد من انطباق قواعد تصريفها ضمن الاستثمارات العقارية باعتبارها من الأصول غير المتداولة المحفوظ بها بغرض البيع ، ولم ينتج عن ذلك اختلاف في القيمة التي تقاس بها تلك الأصول.
- تم تطبيق قواعد اختبار اضمحلال الأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد بداية من أول يناير ٢٠١٠، ولم ينتج عن ذلك اضمحلال خلال السنة .

ب- الشركات التابعة والشقيقة

ب/١ - الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ب/٢ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت . يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تتعلق مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة تسجل في القوائم المالية المجمعة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالقوائم المالية المجمعة.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيل

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية .

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في تاريخ المركز المالي على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح

والخسائر بحسب النوع .

- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع) .
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات ، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، واستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

هـ/ ١ - الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- تشمل هذه المجموعة : أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
 - يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية
 - عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .
 - عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
 - الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
 - يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" .



- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

هـ/ ٢ - القروض والمديونيات

- تمثل أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
 - الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
 - الأصول التي يوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها .
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

هـ/ ٣ - الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة كما حددها البنك المركزي المصري .

هـ/ ٤ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إعائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالكلفة المُستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل

- بالأرباح والخسائر المترجمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .
 - يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية ، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة .
 - يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المُبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق . ويتم إعادة التقييم بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:-
 - 1- في حالة الأصل المالي المُعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمر المتبقي للاستثمار المحفوظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي . ويتم استهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المُستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العُمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفي حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.
 - 2- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر. وفي حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.
 - إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية و التقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .
 - في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مُشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم إسترداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كنتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغيير في التقدير وليس كنتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغيير في التقدير .

و- المقاصة بين الأدوات المالية

- يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
- وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ز - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
- ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي:
 - تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
 - تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ز/ ١ - تغطية القيمة العادلة

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.
- ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد". ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة".
- ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة".

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ز/ ٢ - تغطية التدفقات النقدية

- يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة".



ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتبناً بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتبناً بها، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ز/ ٣ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ح- الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقيم بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم) ، إلا إذا كان يتم الاستدلال في ذات التاريخ على القيمة العادلة للأداة إستناداً إلى أسعار المعاملات في أسواق مُعلنة أو باستخدام نماذج تقييم . وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بسعر المعاملة ، الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة، على الرغم من أن القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الأرباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج ، الذي يُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول" ويُدرج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح .

ويتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة، وذلك إما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو بتحقيقها عند تسوية المعاملة ، ويتم قياس الأداة لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة .

ط- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضطحة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخالص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية .

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة .

ي- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضطحة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المئاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ك- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ز- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أدون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أدون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي .

م- اضمحلال الأصول المالية

م/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية . ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيًا مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتحدد هذه الفترة بأثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أو لا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .



ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يتم إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول كونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً لشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

م/٢ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل. وخلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ ، يُعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠ % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الأضمحلال من خلال قائمة الدخل.



٢- ١٠- تقييم مشروعات الإسكان

- تتمثل تكلفة الأعمال تحت التنفيذ في قيمة الأراضي المخصصة لمشروعات الإسكان وتكلفة الإنشاءات المقامة عليها وأعباء الاقتراض التي يتم رسملتها خلال فترة الاقتراض وحتى الانتهاء من تنفيذ تلك الأعمال بالإضافة إلى الأعباء الأخرى المتعلقة بها حيث ان بند اعمال تحت التنفيذ يعتبر من الاصول المؤهلة لتحمل تكاليف الاقتراض ويتم التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض بالنسبة للمشروعات التي يتم الانتهاء من كافة الأنشطة الجوهرية اللازمة لاعادها في الاغراض المحددة لها او بيعها للغير
- يتم تقييم الوحدات السكنية التامة بالتكلفة أو القيم العادلة أيهما أقل ويتم التوصل إلى القيم العادلة عن طريق دراسة يتولى إعدادها متخصصين بالبنك ويدرج الناتج عن زيادة التكلفة عن القيم العادلة بقائمة الدخل في بند "فروق تقييم مشروعات البنك السكنية"، و في حالة حدوث ارتفاع القيم العادلة يتم إضافته إلى قائمة الدخل و ذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة
- يتم إثبات الاستثمارات العقارية بالتكلفة و يتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات أهلاك مناسبة
- اعتباراً من عام ٢٠٠٣ يتم حساب التكلفة وسعر البيع للوحدات السكنية لبعض مشروعات البنك المميزة وذلك حسب تميز الموقع و المساحة لكل وحدة سكنية دون التأثير علي القيمة الإجمالية لتكاليف المشروع .

ن- الاستثمارات العقارية

معدل

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجابية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

أزيلت من الأصول الثابتة
وإعداد لريزول

س- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة . وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .
يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .
يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص ومنافع عقود الإيجار

إن وجدت .

وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر انتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل .



ع- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

- يتم إهلاك الأصول الثابتة (فيما عدا الأراضي) بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل، و يحسب قسط الإهلاك من تاريخ بدء الاستخدام الفعلي وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك.
- يتم استهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بفروع البنك المستأجرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.
- يتم استهلاك التجهيزات والتركيبات على مدى 3 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل* أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ف- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم الحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة . ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ص - الاستتجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ق - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى .



ر- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .
وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ولا يتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج.
ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ش- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشرط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.
ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أياً أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة .
ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى .

ت- مزايا العاملين

ت/١ - التزامات مزايا التقاعد

يلتزم البنك بسداد مساهمات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. يتم تحميل تلك المساهمات النورية على قائمة الدخل عن العام الذي تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

يطبق البنك نظام الاشتراك الطبي المحدد للعلاج الطبي للعاملين الحاليين والمحاليين للتقاعد ويتم تقييم التزام البنك تجاه العاملين وفقاً لهذا النظام وتتمثل الالتزامات في القيمة الحالية للالتزامات النظام في تاريخ المركز المالي ناقصاً القيمة الحالية لأصوله بما في ذلك التسويات الناتجة عن الأرباح والخسائر الاكتوارية وكذلك تكلفة الخدمة السابقة. ويتم تحديد قيمة تلك الالتزامات سنوياً عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة ويتم تحديد قيمتها الحالية عن طريق التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة وباستخدام معدل الفائدة على السندات الحكومية التي لها أجل تقارب أجل تلك الالتزامات ويتم إدراج تلك الالتزامات ضمن بند التزامات أخرى.

ترحل إلى قائمة الدخل الأرباح أو الخسائر الاكتوارية الناشئة عن التسويات الناتجة من الخبرة، والتغير في الفروض الاكتوارية والتعديل في نظم الخدمات الصحية وذلك على مدار متوسط مدد الخدمة المتبقية للعاملين.



ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل إذا لم تزيد عن ١٠٪ من قيمة أصول النظام أو ١٠٪ من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل .
ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أدخلت على شروط النظام مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الاستحقاق). وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.

ب/٢ - المدفوعات المبنية على أسهم

يوجد لدى البنك لائحة مدفوعات مبنية على أساس أسهم تُسدد في شكل أدوات حقوق ملكية. ويتم الاعتراف بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من العاملين في مقابل منح هذه الخيارات ضمن المصروفات الإدارية ويتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتعين تحميله مصروفًا على فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات الممنوحة، باستثناء تأثير أية شروط استحقاق غير متعلقة بالسوق ، على سبيل المثال، أهداف الربحية ، وتدخل شروط الاستحقاق غير المتعلقة بالسوق في الافتراضات حول عدد الخيارات التي يتوقع أن تصبح محل ممارسة. ويقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بمراجعة تقديراته لعدد الخيارات التي يتوقع أن تصبح محل ممارسة، ويتم الاعتراف بأثر تعديلات التقديرات الأصلية، إن وجدت، في قائمة الدخل مع إجراء تسوية مقابلة في حقوق الملكية على مدار فترة الاستحقاق المتبقية.
يتم إضافة المتحصلات المستلمة من العاملين بالصافي بعد خصم أية تكاليف مباشرة للمعاملة إلى رأس المال (بالقيمة الاسمية) وعلاوة الإصدار عند ممارسة حق الخيارات .

ث- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .
ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .
ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

خ- الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ذ- رأس المال

ذ/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ذ/٢ - توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ظ - أرقام المقارنة

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، و قبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

١/١ قياس خطر الائتمان

- القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات التالية:

- احتمالات الاخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للاخفاق.

وتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.



- يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. ويتحدد هذا التقييم علي اساس الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

- * يعتمد المركز المعرض للاخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث.
- * وتمثل الخسارة الافتراضية توقعات البنك لمدي الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع الدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

- أدوات الدين وأدوات الخزائنة والأدوات الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأدوات ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأدوات علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/١ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله علي مستوي كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين علي مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإفراض كلما كان ذلك مناسباً.



وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر

- الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
 - رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
 - رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.
- وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الإقراض العقاري للأفراد مضموناً، ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الأضرار الأضحوك لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

- المشتقات

- يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للتعامل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم

- الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للتعامل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلقة بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.



3/1 سياسات الاضمحلال و المخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك ، فان اغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

٢٠٠٩/١٢/٣١		٢٠١٠/٩/٣٠		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال %	قروض وتسهيلات %	مخصص خسائر الاضمحلال %	قروض وتسهيلات %	
٥١,٢	٨٥,٨	٥٦,٥٤	٦٦,٦٨	١. ديون جيدة
--	٠,٠٨	٠,٠١	٠,٠٥	٢. المتابعة العادية
٠,٠١	٠,٣٣	٠,٤٨	٢,٦٨	٣. المتابعة الخاصة
٤٨,٧٩	١٣,٧٩	٤٢,٩٧	٣٠,٥٩	٤. ديون غير منتظمة
<u>١٠٠</u>	<u>١٠٠</u>	<u>١٠٠</u>	<u>١٠٠</u>	

تساعد طرق التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما اذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستنادا إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبير تواجه المقترض او المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع افلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية او اعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على اساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على اساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك اعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي.

٤/١ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

أ/ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

٢٠٠٩/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٠/٩/٣٠ جنيه مصري	
		البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية
٨٥١ ٣٢٧ ٣٢١	١ ٤٥٦ ٧٠٥ ٣٤٢	اذون الخزانة واوراق حكومية اخرى
		اصول مالية بغرض المتاجرة:
٧ ٠٧٧ ٣٣٧	٥٢ ٢٠٩ ٦٥٧	- اذونات دين
		قروض وتسهيلات للعملاء
		قروض لافراد
١١٠ ٣٦٥ ٢٩٤	٢٢٢ ٩٩٥ ٨٣٧	- حسابات جارية مدينة
٢١ ٨٤٨ ٧٤٨	١٢ ٨٨٨ ١٣٤	- بطاقات ائتمان
١ ٥١٢ ٧١٨ ٦٢١	١ ٧٤٢ ٣٠١ ٤٠٩	- قروض شخصية
١ ٣٧٢ ٨٧١ ٤١٤	١ ٤٢٣ ٣٣٤ ٦٥٨	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
٥٢٤ ١٦٣ ٦٥٠	٥٩٦ ٢٣٥ ٨٣٦	- حسابات جارية مدينة
٣٠٩ ٤٨٢ ٥٨٨	٣٠٧ ٨٢٩ ٢٢٠	- قروض مباشرة
٢٧٢ ١٠٨ ٩٠٦	٢٣٠ ٧١٧ ٤٨٣	- قروض مشتركة
١ ٧٣٣ ١٩٥ ٢٤٠	١ ٦٧٩ ١٨٢ ١٢١	- قروض اخرى
		ادوات مشتقات مالية:
		اصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة
		- ادوت دين
		- قروض وتسهيلات للبنوك
		- قروض وتسهيلات للعملاء
		استثمارات مالية:
٧٢٩ ١٦٤ ٤٥٥	٩٢٨ ٣٩٤ ٥٢٣	- ادوات دين
٣٧٣ ٩٠٣ ٩٤٢	٤٨٧ ٩٩٩ ١١٠	اصول اخرى
٧ ٨١٨ ٢٢٧ ٥١٦	٩ ١٤٠ ٧٩٣ ٣٣٠	الاجمالي

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية

٢٠٠٩/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٠/٩/٣٠ جنيه	
٢٨٦ ٥٢٥ ٢٨١	٣٤٠ ٤١٠ ٣٣٠	خطابات ضمان
--	٤ ٩٨٩ ٨٢١	اعتمادات مستندية
٢٨٦ ٥٢٥ ٢٨١	٣٤٥ ٤٠٠ ١٥١	الاجمالي

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وادوات الدين بناء على ما يلي:

- ٦٦,٧٣% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل ٨٥,٨٨% في آخر سنة المقارنة .
- ٨٣,٥% من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال مقابل ٨٦,٨% في آخر سنة المقارنة .



- القروض العقارية التي تمثل مجموعة هامه بالمحفظة، تم تغطيتها بضمانات عقارية
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها علي أساس منفرد تبلغ ٢٧٨ ١٥١ ٣٦٥ جنيهه مقابل ٢٣٩ ٦٨١ ٣١٥ جنيهه في آخر سنة المقارنة ، وُجد اضمحلال في أقل من ٢٧ % منها مقابل ٣٧ % في آخر سنة المقارنة

٦/١ قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية :

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للعملاء	
٥ ٣٧١ ٨٣٩ ٢٠٦	٥ ٤٦٢ ٧٩١ ٣٦٩	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٥٠١ ٠٣١ ٠١٦	٧١٤ ٥٩٣ ٩٨٧	متأخرات ليست محل اضمحلال
٣١٥ ٦٨١ ٢٣٩	٣٦٥ ١٥١ ٢٧٨	محل اضمحلال
<u>٦ ١٨٨ ٥٥١ ٤٦١</u>	<u>٦ ٥٤٢ ٥٣٦ ٦٣٤</u>	الإجمالي
		يخصم :
(٣٣١ ٧٩٧ ٠٠٠)	(٣٢٧ ١٤٣ ٧٣٦)	مخصص خسائر الاضمحلال
(٦٥ ١٣٠ ٥٥٧)	(٥٨ ٤٦٥ ٧٦٤)	الفوائد المجنيه
<u>٥ ٧٩١ ٦٢٣ ٩٠٤</u>	<u>٦ ١٥٦ ٩٢٧ ١٣٤</u>	الصافي

- بلغ إجمالي رد اضمحلال القروض والتسهيلات ٨٠٩٢٩ جنيهه مقابل ١٤٣٥٠٣٤٢ جنيهه عبء اضمحلال عن فترة المقارنة ويتضمن ايضاح ٢٠ معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء.



- قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠

(بالجنيه)	الاجمالي	متابعة خاصة	متابعة عادية	جيدة	التقييم
	٢٢٠ ٧١٦ ٨٤٧	--	--	٢٢٠ ٧١٦ ٨٤٧	افراد حسابات جارية مدينة
	١٢ ٥٠٦ ٦٣٢	--	--	١٢ ٥٠٦ ٦٣٢	بطاقة ائتمانية
	١ ٧١٢ ١٦٨ ٢٠٩	--	--	١ ٧١٢ ١٦٨ ٢٠٩	قروض شخصية
	١ ٣٥٩ ٦٤٤ ٥٤٨	--	--	١ ٣٥٩ ٦٤٤ ٥٤٨	قروض عقارية
	٣ ٣٠٥ ٠٣٦ ٢٣٦	--	--	٣ ٣٠٥ ٠٣٦ ٢٣٦	اجمالي الافراد
	٥٦٣ ٢٥٧ ٤١٣	١٤٢ ٤٨٣ ٩١٨	--	٤٢٠ ٧٧٣ ٤٩٥	مؤسسات حسابات جارية مدينة
	٢٠١ ٩٣٢ ٧٢٢	١٢ ٦٠٧ ٨٣٥	٣ ٥٥٠ ٤١٢	١٨٥ ٧٧٤ ٤٧٥	قروض مباشرة
	٢٣٢ ٨٩٩ ١٤٧	٢٠ ٢١٦ ٧٥٢	--	٢١٢ ٦٨٢ ٣٩٥	قروض مشتركة
	٩٩٨ ٠٨٩ ٢٨٢	١٧٥ ٣٠٨ ٥٠٥	٣ ٥٥٠ ٤١٢	٨١٩ ٢٣٠ ٣٦٥	اجمالي مؤسسات
					قروض مخصصة
	١ ١٥٩ ٦٦٥ ٨٥١	--	--	١ ١٥٩ ٦٦٥ ٨٥١	قروض مباشرة
	٥ ٤٦٢ ٧٩١ ٣٦٩	١٧٥ ٣٠٨ ٥٠٥	٣ ٥٥٠ ٤١٢	٥ ٢٨٣ ٩٣٢ ٤٥٢	اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء

- لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل .

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

(بالجنيه)	الاجمالي	متابعة خاصة	متابعة عادية	جيدة	التقييم
	١١٠ ٥٦٢ ٥٩٠	--	--	١١٠ ٥٦٢ ٥٩٠	افراد حسابات جارية مدينة
	١٢ ٨٣٤ ٠٤٩	--	--	١٢ ٨٣٤ ٠٤٩	بطاقة ائتمانية
	١ ٤٧٣ ٧٢٢ ١٧٧	--	--	١ ٤٧٣ ٧٢٢ ١٧٧	قروض شخصية
	١ ٣٢٠ ٤٦٩ ٣٦٨	--	--	١ ٣٢٠ ٤٦٩ ٣٦٨	قروض عقارية
	٢ ٩١٧ ٥٨٨ ١٨٤	--	--	٢ ٩١٧ ٥٨٨ ١٨٤	اجمالي الافراد
	٥٠٩ ١٨٠ ٩٩٢	٢ ٢٦١ ٧٩٩	٤٣٢ ٩٩٩	٥٠٦ ٤٨٦ ١٩٤	مؤسسات حسابات جارية مدينة
	٢٠٩ ٣٦٤ ٥٧٤	١٨ ٣٣٥ ٤٦٣	٤ ٣٩٣ ٤٧٣	١٨٦ ٦٣٥ ٦٣٨	قروض مباشرة
	٢٥٤ ٣٥٤ ٢٩٢	--	--	٢٥٤ ٣٥٤ ٢٩٢	قروض مشتركة
	٩٧٢ ٨٩٩ ٨٥٨	٢٠ ٥٩٧ ٢٦٢	٤ ٨٢٦ ٤٧٢	٩٤٧ ٤٧٦ ١٢٤	اجمالي مؤسسات
					قروض مخصصة
	١ ٤٨١ ٣٥١ ١٦٤	--	--	١ ٤٨١ ٣٥١ ١٦٤	قروض مباشرة
	٥ ٣٧١ ٨٣٩ ٢٠٦	٢٠ ٥٩٧ ٢٦٢	٤ ٨٢٦ ٤٧٢	٥ ٣٤٦ ٤١٥ ٤٧٢	اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء



- قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوما ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠

(بالجنيه)				أفراد	
الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقة الائتمان	ح.جارية مدينة	الفترة الحالية
١١٤ ٨٨٢ ٥٣٥	٢٩ ٤٣٨ ١٧٥	٧٥ ٦٣٧ ٤٤٢	٢ ٨٢٩ ٨٩١	٦ ٩٧٧ ٠٢٧	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما
٢٣ ٦٣٠ ٠٠٣	١٢ ٤٣٠ ٩٥٦	١٠ ٨٣٣ ٤١١	١٦٣ ٦١٢	٢٠٢ ٠٢٤	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما
١٣٨ ٥١٢ ٥٣٨	٤١ ٨٦٩ ١٣١	٨٦ ٤٧٠ ٨٥٣	٢ ٩٩٣ ٥٠٣	٧ ١٧٩ ٠٥١	الاجمالي
٢٢١ ٩٩٠ ٣٠٣	٢٢١ ٠٣٩ ٨١٤	٢٣٨ ٩٩١	٦٩١ ٤٩٨	٢٠ ٠٠٠	القيمة العادلة للضمانات

مؤسسات

(بالجنيه)			الفترة الحالية	
الاجمالي	قروض مباشرة	ح.جارية مدينة		
٢ ٩٢٨ ٨٣٨	٣٦٣ ٨٦١	٢ ٥٦٤ ٩٧٧	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما	
٤٥ ٤١٦ ٤٠١	٣٥ ١٣٩ ٠٣٤	١٠ ٢٧٧ ٣٦٧	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما	
٤٨ ٣٤٥ ٢٣٩	٣٥ ٥٠٢ ٨٩٥	١٢ ٨٤٢ ٣٤٤	الاجمالي	
٥١ ٦٠٤ ٩٠٠	٥١ ٦٠٤ ٩٠٠	--	القيمة العادلة للضمانات	

قروض مخصصة

(بالجنيه)			الفترة الحالية	
الاجمالي	قروض مباشرة			
٣٤٦ ٩٢٧ ٧٣٨	٣٤٦ ٩٢٧ ٧٣٨	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما		
١٨٠ ٨٠٨ ٤٧٢	١٨٠ ٨٠٨ ٤٧٢	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما		
٥٢٧ ٧٣٦ ٢١٠	٥٢٧ ٧٣٦ ٢١٠	الاجمالي		
١ ١١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ١١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	القيمة العادلة للضمانات		

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

أفراد

سنة المقارنة				
الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقة الائتمان	
٩٤ ٨١٨ ٥٢٦	١٧ ٦٧٢ ٤٢٠	٧٥ ٢٣١ ٢٥٥	١ ٩١٤ ٨٥١	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما
٤٤ ٦٠٣ ٦٤١	٣١ ٣٠٦ ٧٨٥	١٣ ٠٨٦ ٢٠١	٢١٠ ٦٥٥	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما
١٣٩ ٤٢٢ ١٦٧	٤٨ ٩٧٩ ٢٠٥	٨٨ ٣١٧ ٤٥٦	٢ ١٢٥ ٥٠٦	الاجمالي
٢٠٠ ٧٣٨ ٨٤٢	١٩٩ ٣٦٠ ١٦٤	٦٦٨ ٩٢٥	٧٠٩ ٧٥٣	القيمة العادلة للضمانات



مؤسسات

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	ح.جارية مدينة	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٦٧ ١٣٨ ٨٦٤	٢٠ ١٦٧ ٩٣٨	٣٣ ٠٠٠ ٨٣٦	١٣ ٩٧٠ ٠٩٠	متأخرات اكثر من ٣٠ الى ٦٠ يوما
٣٢ ١٥٠ ٩٦٣	--	٣٢ ١٥٠ ٩٦٣	--	متأخرات اكثر من ٦٠ الى ٩٠ يوما
٩٩ ٢٨٩ ٨٢٧	٢٠ ١٦٧ ٩٣٨	٦٥ ١٥١ ٧٩٩	١٣ ٩٧٠ ٠٩٠	الاجمالي
١١٤ ٩٦٨ ٠٠٠	٣١ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٢ ٥٩٢ ٠٠٠	١ ٣٧٦ ٠٠٠	القيمة العادلة للضمانات

(بالجنيه)

الاجمالي	قروض مباشرة	سنة المقارنة
٢٦٢ ٣١٩ ٠٢٢	٢٦٢ ٣١٩ ٠٢٢	متأخرات اكثر من ٣٠ الى ٦٠ يوما
٥٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	القيمة العادلة للضمانات

قروض مخصصة

- قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة
• قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل
الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات ٢٧٨ ١٥١ ٣٦٥ جنيهه
مقابل ٢٣٩ ٦٨١ ٣١٥ جنيهه في آخر سنة المقارنة .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة
متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض :

التقييم	قروض ٢٠٠٩/١٢/٣١	الضمانات	قروض ٢٠٠٩/٩/٣٠	الضمانات
افراد				
حسابات جارية مدينة	١ ١٣٨ ٥٠٠	٣ ٢٨١ ٣٤٢	٣ ٦٧٣ ٥٦٣	١ ٠١٥ ٠٠٠
بطاقات ائتمانية	٧٧ ٦٧٠	١١ ٠٨٢ ٢٧٠	٦٣ ٤٦٨	٥ ٠٠٠
قروض شخصية	٢ ١٧٧ ٠٣٤	٦٩ ٦٨٨ ٧٩٠	٨٣ ١٤٣ ٨٨٢	٢ ٢٤٧ ٢٠٥
قروض عقارية	١٢٢ ٩٢١ ٦٧٢	٣٦ ٣٣٧ ٦٢٥	٦٠ ٦١٤ ٧٧٧	٢٣١ ٩٠٦ ٠٠٢
اجمالي الافراد	١٢٦ ٣١٤ ٨٧٦	١٢٠ ٣٩٠ ٠٢٧	١٤٧ ٤٩٥ ٦٩٠	٢٣٥ ١٧٣ ٢٠٧
مؤسسات				
حسابات جارية مدينة	٢٤ ٢٩٤ ٦٢٠	١٤٢ ١٢٧ ٥١٤	١٤٠ ٠٧٧ ١٣٦	٧ ٦٥٧ ١٠٠
قروض مباشرة	٥١ ٥٨٢ ٢٨٢	٥٣ ١٦٣ ٦٩٨	٧٧ ٥٧٨ ٤٥٢	٩٣ ٥٧٥ ٠٠٠
اجمالي مؤسسات	٧٥ ٨٧٦ ٩٠٢	١٩٥ ٢٩١ ٢١٢	٢١٧ ٦٥٥ ٥٨٨	١٠١ ٢٣٢ ١٠٠
اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	٢٠٢ ١٩١ ٧٧٨	٣١٥ ٦٨١ ٢٣٩	٣٦٥ ١٥١ ٢٧٨	٣٣٦ ٤٠٥ ٣٠٧

- قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل ، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٣٠٢٣٧٩٠٥ جنية

٧/ الاستحواذ علي الضمانات

قام البنك خلال عام ٢٠٠٩ بالحصول علي أصول بالاستحواذ علي بعض الضمانات تتمثل في مباني بلغت قيمتها في تاريخ المركز المالي ٩٩٧٥١٠ جنية واصول منقولة بلغت قيمتها ٢٥٠٠٠ جنية

أصول أخرى

- يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الاستثمارات العقارية بالمركز المالي. ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عمليا تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري بالتخلص من تلك الاصول خلال فترة محددة.

٨/ تركز مخاطر الاصول المالية المعرضة لخطر الائتمان:

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في اخر السنة الحالية . عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك:

جمهورية مصر العربية				البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية
الاجمالي	الوجه القبلي	الاسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
١٤٧٠٢٠٠٠٠٠	---	---	١٤٧٠٢٠٠٠٠٠	اذون الخزانة
---	---	---	---	اصول مالية بغرض المتاجرة:
٥٢٢٠٩٦٥٧	---	---	٥٢٢٠٩٦٥٧	- ادوات دين
				قروض وتسهيلات للعملاء
				قروض لأفراد
٢٣١٥٦٩٤٦٢	٨٦٩١٦٤٣٨	٢٣٢٧٥٩٦٢	١١١٢٧٧٠٦١	- حسابات جارية مدينة
١٥٥٦٣٦٠٢	١٨١٩٠٨٢	٦٣٣٨٤٨٥	٧٤٠٦٠٣٥	- بطاقات ائتمان
١٨٨١٧٨٢٩٤٤	٣١٢٨٤٥٠٧١	٧٦٢٢٤٨٧٢٠	٨٠٦٦٨٩١٥٢	- قروض شخصية
١٤٦٢١٢٨٤٥٦	٢٢٣١٠٢٧٧٤	٢٦٦٤٣٥٩٢٥	٩٧٢٥٨٩٧٥٧	- قروض عقارية
				قروض لمؤسسات:
٧١٦١٧٦٨٩٤	٥١٩٧٨٩٠	١١١٩٧٣٣٩٠	٥٩٩٠٠٥٦١٤	- حسابات جارية مدينة
٣١٥٠١٤٠٦٨	١٣٣٠٦٢٠٣	٣١٠٧١٤٢٨	٢٧٠٦٣٦٤٣٦	- قروض مباشرة
٢٣٢٨٩٩١٤٧	---	---	٢٣٢٨٩٩١٤٧	- قروض مشتركة
١٦٨٧٤٠٢٠٦١	---	---	١٦٨٧٤٠٢٠٦١	- قروض أخرى
				استثمارات مالية:
٩٢٨٣٩٤٥٢٣	---	---	٩٢٨٣٩٤٥٢٣	- أدوات دين
٤٨٧٩٩٩١١٠	٢٤٨٣٧٢٥	٨٦٢٣٠١٠	٤٧٦٨٩٢٣٧٥	اصول اخرى
٩٤٨١٣٣٩٩٢٥	٦٤٥٦٧١١٨٤	١٢٢٠٠٦٦٩٢٠	٧٦١٥٦٠١٨٢٠	الاجمالي في نهاية السنة الحالية
٨١٩٨٠٨٩٧٥٩	٥٣٦١٢٠٧٨٩	١٣٠٢٢٣٧٠٢	٦٣٥٩٧٣٥٢٦٧	الاجمالي في نهاية سنة المقارنة



قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك:

الإجمالي	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	نشاط محقاري	خدمات	تجارة	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	
١٤٧٠٢٠٠٠٠			١٤٧٠٢٠٠٠٠						أحون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى
									أصول مالية بفرض المعاجرة،
٥٢٢٠٩٦٥٧							٥٢٢٠٩٦٥٧		-أدوات دين
									قروض وتسهيلات للبنوك
									قروض لأفراد
٢٣١٥٦٩٤٦١	٢٣١٥٦٩٤٦١								-حسابات جارية مدنية
١٥٥٦٣٦٠٢	١٥٥٦٣٦٠٢								-بطاقات ائتمان
١٨٨١٧٨٢٩٤٧	١٨٨١٧٨٢٩٤٧								-قروض شخصية
١٤٦٢٢٨٤٥٦	١٤٦٢٢٨٤٥٦								-قروض محقارية
									قروض لمؤسسات،
٧١٦١٧٦٨٩٢		١٤١٩٢٣٨٢		٤٤٨٥٨٢٩٢١	٣٤٢٤٩٠٧٧	١٤٩٤٥٦٤٤٦	٦٩٥٩٦٠٥٦		-حسابات جارية مدنية
٢١٥١٤٠٦٧		١٨٥٦٥٦٩٠		٢١٢٢٤٨٢٠	٨٧٢٥٧٩٠٩	١٢٢٦٠٧٧٢	١٦٤٦٠٤٨٧٦		-قروض مباشرة
٢٢٢٨٩٩١٤٧				٤٢٩١٢٦٢٢	١٥٢٦٢٥٥٥٧		٢٧٢٦٠٩٦٧		-قروض مشتركة
١٦٨٧٤٠٢٠٦١			١٦٨٧٤٠٢٠٦١						قروض أخرى
									استثمارات مالية
٩٢٨٢٩٤٥٢٢			٦٦٦٩٦٦٦٧٠	١٢١٧٧٦١١				١٢٩٦٥٥١٧٢	-أدوات دين
٥٢٤٦٧٧٥٢	٢٥٨٩٨٦٨٦	٢٨٨٩٥٢٤٢	٥٤٨٩٧٠٥٢	٣١١١٢٠٧٨٢	١٥١١٤٢٧			٥١٨٤٤٠٥٢	أصول أخرى
٩٥١٧٥٠٨٠٦٨	٢١٦٩٤٢١٥٢	٦١٥٢٢٢١٦	٢٨٧٩٤٦٥٧٨٤	١٠٥٧١٢٨٢٧	٢٧٥٧٤٢٩٨٠	١٦٢٧١٧٢١٨	٢٧١٥٦١٨٩٩	٢٤٢٧٠٨٨٨١	الإجمالي حتى نهاية السنة الحالية

ب-خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوي الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز ادارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في ادارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق ، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

كجزء من ادارة خطر السوق ، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية (ايضاح ز/٢) وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الاجل ذات العائد الثابت اذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة وفيما يلي اهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة واقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق ويقوم مجلس الادارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة و غير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يوميا بمعرفة ادارة مخاطر السوق بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع احصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن ان يخسرها البنك ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%) وبالتالي هناك احتمال احصائي بنسبة (2%) ان تكون الخسارة الفعلية اكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر لفترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل ان يمكن اقبال المراكز المفتوحة ويفترض ان حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة ايام السابقة ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والاسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة على المراكز الحالية - وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر

ولايمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات اكبر بالسوق

وحيث ان القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء اساسي من نظام البنك في رقابة خطر السوق، ويقوم مجلس الادارة سنويا بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعه من قبل البنك ومراجعتها يوميا من قبل لادارة العامه لمخاطر السوق بالبنك.

ويتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزيه لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات الى الادارة العليا ومجلس الادارة

اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطى اختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلائم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها ادارة مخاطر السوق بالبنك ، اختبار ضغط عوامل الخطر ، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الاسواق النامية حيث تخضع الاسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة تتضمن احداث محتملة مؤثرة على مراكز او مناطق معينة مثل ماقد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على احدى العملات وتقوم الادارة العليا ومجلس الادارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

ب/ ٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا. ويخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

تركز خطر العملة على الأدوات المالية

جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري	في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠
				الأصول المالية
١٣.٠٠٠٢	٨٢١٥٤٨	٥٨٨٩٧١٨	٨٤٧.١٦١٣٥	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٣٦٦٢٥٩	٨١.٥٥٧٦	١٢٤.٤٤٢٥	٣٣٥٧٥١٦٨٥	أرصدة لدى البنوك
--	--	--	١٤٧.٢٠٠٠٠٠	أذون الخزانة وأوراق حكومية
--	--	--	٤٣١٢٩٧٧٣٢	أصول مالية بغرض المتاجرة
--	--	٣٤٦٧٦٦٦	٦٥٢٢٧٩.٣٧٦	قروض وتسهيلات للعملاء
				استثمارات مالية:
--	--	--	٤٥٣٩٢٥٥٩	- متاحة للبيع
--	--	--	٩٣٨٣٩٤٥٢٣	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
--	--	--	٨٧٧٦٨٨.٥٧	استثمارات في شركات تابعة وشقيقه
١.٤٩٣	٢٥٥٣١٨	٢٨١٨٦٨٥	١٩١٣١٧٩.٠٠٠	أصول مالية أخرى
٥.٦٧٥٤	٩١٨٢٤٤٢	٢٤٥٨.٤٩٤	١٣٣٨٩٢١.٠٦٧	إجمالي الأصول المالية
				الالتزامات المالية
--	٣٤٢٣١	١.٣٤٣٣	--	أرصدة مستحقة للبنوك
٤٢٩٦٥٩	٨٧٥٤.٣٨	١٩٢٢٤٣٣٩	٦٦١٦٣١٦٩.١	ودائع للعملاء
--	--	--	١٧١٩٤٩.٤٨١	قروض أخرى
٣٨٨٧٩	٢٣٢٧٩٨	٢٣٦٧٣٧٢	٥.٧١٩٥٢.٠٠٠	التزامات مالية أخرى
٤٦٨٥٣٨	٩.٢١.٦٦	٢١٦٩٥١٤٤	١٣٤.٧٧٥٩٣٨٢	إجمالي الالتزامات المالية
٣٨٢١٦	١٦١٣٧٥	٢٨٨٥٣٥.	(١٨٥٤٨٣١٤)	صافي المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠
				في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٣.٢٠٠٠	٧٧٦٧.٠٠٠	٢٥٦٩٣.٠٠٠	١.٩٥٦٤٩٢.٠٠٠	إجمالي الأصول المالية
٢٨٥.٠٠٠	٧٤٨٧.٠٠٠	٢٢٨٧٩.٠٠٠	١.٩٧٤٨٣٣.٠٠٠	إجمالي الالتزامات المالية
١٧.٠٠٠	٢٨.٠٠٠٠	٢٨١٤.٠٠٠	(١٨٣٤١.٠٠٠)	صافي المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩



ب/ ٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لإثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التقلبات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التقلبات النقدية المستقبلية لإداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة وخطر القيمة العائد و هو خطر تقلبات قيمة الاداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن ان يحتفظ به البنك ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الاستثمار بقطاع الخزائنة بالبنك

ويُلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة التقديرية للأدوات المالية توزعة على أساس سعر تواريخ الاستحقاق أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب

الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	
٨٨٩١٦٢	٨٦٨٦٢٨					٢٠٥٣٤	الأصول المالية تقديمية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٤٧٣٧٢١						٤٧٣٧٢١	أرصدة لدى البنوك أذون الخزائنة وأوراق حكومية
١٤٧٠٢٠٠				٣٦٠٠٠٠	١١١٠٢٠٠		أصول مالية بغرض المتاجرة
٤٣١٢٩٨				٤٣١٢٩٨			قروض وتسهيلات للبنوك
٦٥٤٢٥٣٧		٢٥٢١٤٤٢	٣٠٨٧٥٩٣	٩٧٨٥٠٢			قروض وتسهيلات للعملاء
٤٥٣٩٣			٤٥٣٩			٤٠٨٥٤	استثمارات مالية - متاحة للبيع
٩٣٨٣٩٤		١٦١٧٩٤	٤١٣٠٩٢	٣٦٤٠٠٨	--	--	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٩٤١٧١١	٩٦٠٩١		٤٦٦٧٩٢	١٦٦٣٩	١٨٣٥١٢	١٧٨٦٧٧	أصول مالية أخرى
١١٧٣٢٤١٦	٩٦٤٧١٩	٢٦٨٧٧٣٦	٣٩٧٢٠١٦	٢١٠٠٤٤٧	١٢٩٣٧١٢	٧١٣٧٨٦	إجمالي الأصول المالية الائتمانات المالية
							أرصدة مستحقة للبنوك
٦٧٩٥٠٧٢	٩٦٥٣٤٤		٣٦١٤٥٧٦	١٤١٩٥٩٥	٤٨٠٩٥٤	٣١٤٥٥٣	ودائع للعملاء
١٧١٩٤٩٠		١٧١٩٤٩٠					قروض أخرى
١٧٣٢٩٣٥				٦٨٥٥٢٩	٦٩٢٩٢٨	٣٥٤٧٨	الائتمانات مالية أخرى
١٠٢٤٧٤٤٧	٩٦٥٣٤٤	١٧١١٤٤٩٠	٣٦١٤٥٧٦	٢١٠٥١٢٤	١١٧٣٨٨٢	٦٦٩٠٣١	إجمالي الائتمانات المالية
١٤٨٤٩٦٨	(٢٢٥)	٩٦٨٢٤٥	٣٥٧٤٤٠	(٤٦٧٧)	١١٩٨٣٠	٤٤٧٥٥	فجوة إعادة تسعير العائد

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها، ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

- إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات. بالبنك ما يلي :

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
 - الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
 - مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
 - إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض .
- لأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم لجنة الأصول والالتزامات أيضا بمراقبة عدم التوافق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوي ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

- منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الخزانة بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والأجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى ، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء . ويتم مد أجل نسبية من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلي ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى .

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع ليلية واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها . ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.



- قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

- قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

- استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها . ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

- المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد ، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب. ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه.

هـ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية ، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة البنك المركزي المصري يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .
- وتخضع فروع البنك لقواعد الاشراف المنظمة للأعمال المصرفية في مصر .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١.٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين السنتين .



٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
جنيه	جنيه	
		رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٦٧٠	١ ١٥٠	أسهم رأس المال
١٠٢	١٢٢	الاحتياطي العام
٢٤ ٦٤٣ ٧٧٧	٤٩٣ ٨٢٩ ٠٩٤	الاحتياطي القانوني
٢٠ . ٢٤ ٦٧١	٢٠ ١٩٥ ٤٢٢	احتياطيات أخرى
٢٢ ٧٦١ ٨٩٦	٢٦ ٢٣٨ ٨٥٠	الأرباح المحتجزة
<u>٨٣٩ ٤٣٠ ٣٤٤</u>	<u>١ ٨١٢ ٢٦٣ ٣٦٦</u>	إجمالي رأس المال الأساسي
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
٨٤ ٣٥٥	٩٣ ٥٩١	ما يعادل مخصص المخاطر العامة
		٤٥% من الزيادة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية
		للاستثمارات المالية
--	٦٨ ٨٣٣	
<u>٨٤ ٣٥٥</u>	<u>١٦٢ ٤٢٤</u>	إجمالي رأس المال المساند
<u>٩٢٣ ٧٨٥ ٣٤٤</u>	<u>١ ٩٧٤ ٦٨٧ ٣٦٦</u>	إجمالي رأس المال
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:
٦ ٦٠٩ ٥٧٨	٧ ٣٢٠ ٨١٥	الأصول داخل الميزانية
<u>١٣٨ ٨٤٧</u>	<u>١٦٦ ٤٣٧</u>	الالتزامات العرضية
<u>٦ ٧٤٨ ٤٢٥</u>	<u>٧ ٤٨٧ ٢٥٢</u>	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
<u>١٣,٦٩</u>	<u>٢٦,٣٧</u>	معيار كفاية رأس المال (%)

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب- اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التدفقات المعتادة لسعر السهم، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع، أو التغيرات في التكنولوجيا.

ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً.

د- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية. ولاتخاذ هذا القرار، يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق، عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع. وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

هـ- ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع البنك مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- التحليل القطاعي:

(أ) التحليل القطاعي للأنشطة:

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي:

المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة والقروض والتسهيلات الائتمانية والمشتقات المالية.

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك.

الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي

الفترة الحالية	مؤسسات	استثمار	أفراد	أنشطة أخرى	اجمالي
إيرادات النشاط القطاعي	٢٤٥٠.٣١٤١٦	٢٨٠٧.٠٦٢٥٣	٢٧٢٣٦٥٨٦٥	١.٣٨٥٢٦٨٧	٩.١٩٥٦٢٢١
مصروفات النشاط القطاعي	٢١.٢٧٣٦٧٠	١٣٦٨٤٥٦	٣٨٦٢٥٦٢٩٩	٩٦٣٥٣٢٨٦	٦٩٤٢٥١٧١١
نتيجة أعمال القطاع	٣٤٧٥٧٧٤٦	٢٧٩٣٣٧٧٩٧	(١١٣٨٩.٤٣٤)	٧٤٩٩٤.١	٢.٠٧٧.٤٥١.٠
ربح الفترة قبل الضرائب	--	--	--	--	٢.٠٧٧.٤٥١.٠
الضريبة	--	--	--	--	٢٢٤٣٥٨٨٤
ربح الفترة	٣٤٧٥٧٧٤٦	٢٧٩٣٣٧٧٩٧	(١١٣٨٩.٤٣٤)	٧٤٩٩٤.١	١.٨٥٢.٦٨٦.٢٧



ب- تحليل القطاعات الجغرافية

الاجمالي	الوجه القبلي	الاسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	الفترة الحالية
				الايرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية
١.٦٧٥٥.٣٣٥	٦٥٩٦٣.٧٢	١٨٤٣١٨٩٣٩	٨١٧٢٦٨٣٢٤	ايرادات القطاعات الجغرافية
٨٥٩٨٤٥٨٢٤	٤٥٠٩.١٥٦	١٢٢٥٥٧٦٤١	٦٩٢١٩٨.٢٧	مصروفات القطاعات الجغرافية
٢.٧٧.٤٥١١	٢.٨٧٢٩١٥	٦١٧٦١٢٩٨	١٢٥.٧.٢٩٧	نتيجة اعمال القطاع
٢.٧٧.٤٥١١				ربح الفترة قبل الضريبة
٢٢٤٣٥٨٨٤				الضريبة
١٨٥٢٦٨٦٢٧				ربح الفترة
				الاصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية
١٣.٢٥٢٩٥٤٨٤	٧١٩.٥٨٢.٨	٢١٨٤٢٤٣٩٣٦	١.٠١٢١٩٩٣٣٤١	اصول القطاعات الجغرافية
١٢٨٤.٠.٢٦٨٥٨	٦٩٨١٨٥٢٩٢	٢١٢٢٤٨٢٦٣٨	١.٠.١٩٣٥٨٩٢٨	التزامات القطاعات الجغرافية
				بنود اخرى للقطاعات الجغرافية
١٤٧٤٥٣٦١	١٥٥٤٦٣٣	٢٦٩.٢١٢	١.٥.٠.٥١٦	اهلاكات
٣٣٩١٣٢٢٦٧	٢٤٦٨٧١٧٢	٧١٨٣٣٧٨٩	٢٤٢٦١١٣.٦	اضمحلال



٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠١٠/٩/٣٠
جنيه	جنيه
٤٨٧ ٦٣٣ ٩٠١	٥١٣ ٨٠٨ ٢٨١
٣٩ ٥٢٣ ٩٧٦	٧٦ ٥٤٨ ٦٧٩
٦٩ ٦٦٣ ٥٢٧	٢٢ ٤٧١ ٠٤٨
٥٦ ٠٤٩ ٣٩٤	٧٢ ٨٩٥ ٧١٣
٦٥٢ ٨٧٠ ٧٩٨	٦٨٥ ٧٢٣ ٧٢١
٥٨٦ ٥٧٤	٦٥٤ ٢٤٦
٢٧٣ ٧٢٢ ٤٩٤	٣١٩ ٤٣٥ ١٢٤
٢٧٤ ٣٠٩ ٠٦٨	٣٢٠ ٠٨٩ ٣٧٠
١٤٩ ٢٨٦ ٢٩٣	١١٤ ٥٧٢ ٨٦٤
٤٢٣ ٥٩٥ ٣٦١	٤٣٤ ٦٦٢ ٢٣٤
٢٢٩ ٢٧٥ ٤٣٧	٢٥١ ٠٦١ ٤٨٧

٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠١٠/٩/٣٠
جنيه	جنيه
١٤ ٣٠٩ ١٤٩	١٥ ١٦٦ ٦٥٢
٣ ٧٦٣ ٨٥٤	٦ ٧٩٣ ٠٩٦
٢٧ ٧٢١ ٠٣١	٣٥ ٨٨٤ ٧٢٥
٤٥ ٧٩٤ ٠٣٤	٥٧ ٨٤٤ ٤٧٣
٥ ٢٧٤ ١٨٠	٤ ٥٦٨ ٢٦٠
٤٠ ٥١٩ ٨٥٤	٥٣ ٢٧٦ ٢١٣

٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠١٠/٩/٣٠
جنيه	جنيه
٤ ٤٠٥ ٢٧٨	٣ ٤٥٩ ١٣٤
١ ١٧٢ ٧١٣	٨٦٦ ٩٤٤
٥ ٦٧٨ ٩٩٦	١٥ ٥٩٤ ٦٩٧
١١ ٢٥٦ ٩٨٧	١٩ ٩٢٠ ٧٧٥

٦- صافي الدخل من العائد

عائد القروض والإيرادات المشابهة من :

قروض وتسهيلات للعملاء

أذون وسندات خزائنة

ودائع وحسابات جارية

استثمارات في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع

الاجمالي

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :

ودائع وحسابات جارية :

- للبنوك

- للعملاء

قروض أخرى

الاجمالي

الصافي

٧- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

إيرادات الأتعاب والعمولات :

الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان

أتعاب خدمات تمويل المؤسسات

أتعاب أخرى

مصروفات الأتعاب والعمولات :

أتعاب أخرى

الصافي

٨- توزيعات أرباح :

أوراق مالية بغرض المتاجرة

أوراق مالية متاحة للبيع

شركات تابعة وشقيقة

الاجمالي



<u>صافي دخل المتاجرة</u>		
<u>٢٠٠٩/٩/٣٠</u>	<u>٢٠١٠/٩/٣٠</u>	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٣ ٢٧٠ ٨٣٧	٣ ٦٨٤ ٥٦١	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
٣٤٦ ٩٣٠	٢ ١٦٨ ٤٣٩	أدوات دين بغرض المتاجرة
٥١ ١٠١ ٠٧٩	٤٤١٢٦ ٧٨٩	أدوات حقوق الملكية بغرض المتاجرة
<u>٥٤ ٧١٨ ٨٤٦</u>	<u>٣٢ ٢٩٤ ٧٨٩</u>	
<u>٢٠٠٩/٩/٣٠</u>	<u>٢٠١٠/٩/٣٠</u>	<u>١٠- ارباح مشروعات البنك الاسكانية</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١٧٣ ٤٣٦ ٨٤٤	١١٩ ٥٦٠ ٩٥٠	مبيعات وحدات اسكان
(١٢٠ ١٦٦ ٥٠١)	(٦٤ ٣١٧ ٨٢٦)	تكلفة الوحدات المباعة
٥٣ ٢٧٠ ٣٤٣	٥٥ ٢٤٣ ١٢٤	مجمل ربح الوحدات
٢٢ ٧٠١ ٧٩٩	٣٠ ٨٠٧ ٩١٢	ايرادات اسكان اخرى
<u>٧٥ ٩٧٢ ١٤٢</u>	<u>٨٦ ٠٥١ ٠٣٦</u>	
<u>٢٠٠٩/٩/٣٠</u>	<u>٢٠١٠/٩/٣٠</u>	<u>١١- مصروفات ادارية</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١٢٤ ٠٦٧ ٨١٧	١٤٣ ٦٤٨ ١٥٤	تكلفة العاملين
٦٧٠ ٤ ٦١٨	٧ ٦٢٩ ٥٠٠	أجور ومرتببات
٣ ٤٩٢ ٦١٨	٣ ٥٧٢ ١١٦	تأمينات اجتماعية
٧٩ ٤٢٥ ١٣٤	٩٥ ١٨٠ ٨١٢	تكلفة مزايا التقاعد
<u>٢١٣ ٦٩٠ ١٨٧</u>	<u>٢٥٠ ٠٣٠ ٥٨٢</u>	مصروفات إدارية أخرى
<u>٢٠٠٩/٩/٣٠</u>	<u>٢٠١٠/٩/٣٠</u>	<u>١٢- إيرادات تشغيل أخرى</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٩٨٨ ٣١٨	١ ١٦٩ ٢٠١	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٥٠ ٠٧٠	٥٤٧ ٤٨٦	ارباح رأسمالية
١٠ ١٦٧ ١٠٨	١٠ ٤٩٤ ٢١٥	مخصصات انتقى الغرض منها
٧ ٣٧٧ ٦٩٦	٣ ٣٩٠ ٢٤٦	أخرى
<u>١٨ ٥٨٣ ١٩٢</u>	<u>١٥ ٦٠١ ١٤٨</u>	اجمالي



٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠١٠/٩/٣٠	١٣-رد (عبء) الاضمحلال عن خسائر الائتمان
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	قروض وتسهيلات للعملاء
(١٤ ٣٥٠ ٣٤٢)	٨٠ ٩٢٩	
<u>(١٤ ٣٥٠ ٣٤٢)</u>	<u>٨٠ ٩٢٩</u>	
٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠١٠/٩/٣٠	١٤- (مصروفات) إيرادات ضرائب الدخل
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	الضرائب الحالية
--	(٢٢ ٧٧٦ ١٠٧)	الضرائب المؤجلة
٨٤ ٣٨٠	٣٤٠ ٢٢٣	
<u>٨٤ ٣٨٠</u>	<u>(٢٢ ٤٣٥ ٨٨٤)</u>	

تختلف الضرائب على أرباح البنك عن القيمة التي ستتج عن تطبيق معدلات الضرائب السارية كالتالي :

القيمة بالجنيه

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	الربح قبل الضرائب
٢٥٣ ١٨٨ ٦٤٥	٢٠٧ ٧٠٤ ٥١١	ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠%
٥٠ ٦٣٧ ٧٢٥	٤١ ٥٤٠ ٩٠٢	إيرادات غير خاضعة للضريبة
(٧٠ ٧٥١ ٠٩٥)	(١٠١ ٦٨٤ ٢٣٩)	مصروفات غير معترف بها ضريبيا
٦٨ ٣٠٣ ٣٥٦	٢١ ٤٠٤ ٠٨٢	تسويات ضريبية تخص أعوام سابقة
<u>(١٥٣ ٧٦٥ ٠٥٨)</u>	<u>(١٣ ٥٤٣ ٨٢٠)</u>	الربح المعدل (الضريبي)
٩٦ ٩٧٥ ٨٢٨	١١٣ ٨٨٠ ٥٣٤	مصروفات ضرائب الدخل
<u>١٩ ٣٩٥ ١٦٦</u>	<u>٢٢ ٧٧٦ ١٠٧</u>	

١٥- نصيب السهم في الربح (الأساسي)

يُحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة بعد استبعاد متوسط الأسهم التي أعاد البنك شرائها ويحتفظ بها ضمن أسهم الخزينة .

٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠١٠/٩/٣٠	صافي الربح القابل للتوزيع على مساهمي البنك
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
١٩٥ ٧٨٤ ٨٣٩	١٨٥ ٢٦٨ ٦٢٧	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)
٦٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	
<u>٢,٩</u>	<u>٢,٢٣</u>	



<u>٢٠٠٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٠/٩/٣٠</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
١٥٨ ٣٢٤ ٢٣١	٢٠٥ ٤٨٥ ٧٩٤
٥٧٣ ٣٦٧ ٣٦٢	٦٨٣ ٦٧٦ ٧٠٠
<u>٧٣١ ٦٩١ ٥٩٣</u>	<u>٨٨٩ ١٦٢ ٤٩٤</u>

١٦ - نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية

نقدية

أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي

<u>٢٠٠٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٠/٩/٣٠</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
١٦ ٢٧٩ ٧٩٨	١٩ ٩٠٩ ٣٠٤
٥٤٩ ٧١٥ ١٠٠	٤٥٣ ٨١١ ٤٠٠
<u>٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨</u>	<u>٤٧٣ ٧٢٠ ٧٠٤</u>

١٧ - أرصدة لدى البنوك

حسابات جارية

ودائع

البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي

بنوك محلية

بنوك خارجية

--	٣٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٤٥٨ ٦٣٨ ٥٤٦	٤٠ ٨٢١ ٢٧٢
<u>١٠٧ ٣٥٦ ٣٥٢</u>	<u>١٠٧ ٨٩٩ ٤٣٢</u>
<u>٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨</u>	<u>٤٧٣ ٧٢٠ ٧٠٤</u>
١٦ ٢٧٩ ٧٩٨	١٩ ٩٠٩ ٣٠٤
٥٤٩ ٧١٥ ١٠٠	٤٥٣ ٨١١ ٤٠٠
<u>٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨</u>	<u>٤٧٣ ٧٢٠ ٧٠٤</u>
<u>٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨</u>	<u>٤٧٣ ٧٢٠ ٧٠٤</u>

أرصدة بدون عائد

أرصدة ذات عائد ثابت

أرصدة متداولة



١٨- أذون الخزانة

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠
جنيه	جنيه
٧٢٤ ٨٢٥ ٠٠٠	١ ١١٠ ٢٠٠ ٠٠٠
١٣٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠
--	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
--	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٨٦٢ ٨٢٥ ٠٠٠	١ ٤٧٠ ٢٠٠ ٠٠٠
(١١ ٤٩٧ ٦٧٩)	(١٣ ٤٩٤ ٦٥٨)
٨٥١ ٣٢٧ ٣٢١	١ ٤٥٦ ٧٠٥ ٣٤٢

أذون خزانة استحقاق ٩١ يوما
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوما
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوما
أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوما

عوائد لم تستحق بعد

إجمالي

١٩- أصول مالية بغرض المتاجرة

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠
جنيه	جنيه
٧ ٠٧٧ ٣٣٧	٥٢ ٢٠٩ ٦٥٧
٧ ٠٧٧ ٣٣٧	٥٢ ٢٠٩ ٦٥٧
٨٠ ٧٨٦ ٨١١	٩٠ ٠١٤ ٠٤٢
٨٠ ٧٨٦ ٨١١	٩٠ ٠١٤ ٠٤٢
٦٧ ٠١٩ ٠٠٠	٩١ ٤١٥ ٨٠٠
٦٧ ٠١٩ ٠٠٠	٩١ ٤١٥ ٨٠٠
٢٣١ ٨٤١ ٩٦٨	١٩٧ ٦٥٨ ٢٣٣
٣٨٦ ٧٢٥ ١١٦	٤٣١ ٢٩٧ ٧٣٢

أدوات دين

- أدوات دين سندات شركات

- إجمالي أدوات دين

أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية:

- أسهم شركات محلية

إجمالي أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية:
- وثائق صناديق استثمار

إجمالي أدوات حقوق الملكية غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية

- محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير

إجمالي الأصول المالية بغرض المتاجرة



٢٠ - قروض وتسهيلات للعملاء

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
جنيه	جنيه	
١١٣ ٨٤٣ ٩٣٢	٢٣١ ٥٦٩ ٤٦٢	أفراد
٢٦ ٠٤١ ٨٢٤	١٥ ٥٦٣ ٦٠٢	حسابات جارية مدينة
١ ٦٣١ ٧٢٨ ٤٢٣	١ ٨٨١ ٧٨٢ ٩٤٤	بطاقات ائتمان
١ ٣١٨ ٢١١ ١٦٥	١ ٤٦٢ ١٢٨ ٤٥٦	قروض شخصية
٣ ٠٨٩ ٨٢٥ ٣٤٤	٣ ٥٩١ ٠٤٤ ٤٦٤	قروض عقارية
		اجمالي
٧٥٢ ٨٥٣ ٦٣٠	٧١٦ ١٧٦ ٨٩٤	مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأشطة الاقتصادية
٣٢٧ ٦٨٠ ٠٧١	٣١٥ ٠١٤ ٠٦٨	حسابات جارية مدينة
٢٧٤ ٥٢٢ ٢٢٩	٢٣٢ ٨٩٩ ١٤٧	قروض مباشرة
١ ٧٤٣ ٦٧٠ ١٨٧	١ ٦٨٧ ٤٠٢ ٠٦١	قروض مشتركة
٣ ٠٩٨ ٧٢٦ ١١٧	٢ ٩٥١ ٤٩٢ ١٧٠	قروض أخرى
٦ ١٨٨ ٥٥١ ٤٦١	٦ ٥٤٢ ٥٣٦ ٦٣٤	اجمالي
		اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
		يخصم :
(٣٣١ ٧٩٧ ٠٠٠)	(٣٢٧ ١٤٣ ٧٣٦)	مخصص خسائر الاضمحلال
(٦٥ ١٣٠ ٥٥٧)	(٥٨ ٤٦٥ ٧٦٤)	الفوائد المجنبه
٥ ٧٩١ ٦٢٣ ٩٠٤	٦ ١٥٦ ٩٢٧ ١٣٤	

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
جنيه	جنيه	
٣٣٠ ٢٢٧ ٠٠٠	٣٣١ ٧٩٧ ٠٠٠	الرصيد في اول الفترة / السنة المالية
٣ ٥١٤ ١٤٠	(٨٠ ٩٢٩)	عبء (رد) الاضمحلال
(١ ٩١٦ ٦٦٢)	(٥ ٩٣٩ ٢١١)	مبالغ تم اعدامها خلال الفترة/ السنة
--	٦٦٥ ١٥٩	مبالغ مستردة خلال الفترة / السنة
(٢٧ ٤٧٨)	٢٠٣ ٠٢٨	فروق تقييم عملات اجنبية
--	٤٩٨ ٦٨٩	المحول من مخصص الالتزامات العرضية
٣٣١ ٧٩٧ ٠٠٠	٣٢٧ ١٤٣ ٧٣٦	الرصيد في اخر الفترة/ السنة المالية



٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	٢٠١٠ - استثمارات مالية
جنيه	جنيه	
٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	٤٥ ٣٩٢ ٥٥٩	استثمارات مالية متاحة للبيع أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة - غير مدرجة في السوق
٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	٤٥ ٣٩٢ ٥٥٩	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع
٧٢٩ ١٦٤ ٤٥٥	٩٢٨ ٣٩٤ ٥٢٣	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة : - مدرجة في السوق
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	أدوات وثائق صناديق الاستثمار المنشأ طبقاً للنسب المقررة
٧٢٩ ١٦٤ ٤٥٥	٩٢٨ ٣٩٤ ٥٢٣	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٧٨٥ ٢٧١ ٢٢٣	٩٨٣ ٧٨٧ ٠٨٢	إجمالي استثمارات مالية
٧٢٩ ١٦٤ ٤٥٥	٩٢٨ ٣٩٤ ٥٢٣	أرصدة متداولة
٥٦ ١٠٦ ٧٦٨	٥٥ ٣٩٢ ٥٥٩	أرصدة غير متداولة
٧٨٥ ٢٧١ ٢٢٣	٩٨٣ ٧٨٧ ٠٨٢	أدوات دين ذات عائد ثابت
٧٢٩ ١٦٤ ٤٥٥	٩٢٨ ٣٩٤ ٥٢٣	

(القيمة بالجنيه)			
الاجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	
٧٨٥ ٢٧١ ٢٢٣	٧٣٩ ١٦٤ ٤٥٥	٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	الرصيد في أول يناير ٢٠١٠
٣٧٣ ٠١٧ ٥٩٦	٣٧٣ ٠١٧ ٥٩٦	--	إضافات
(١٧٣ ٧٨٧ ٥٢٨)	(١٧٣ ٧٨٧ ٥٢٨)	--	استبعادات (بيع / استرداد)
(٧١٤ ٢٠٩)	--	(٧١٤ ٢٠٩)	عبء خسائر الاضمحلال
٩٨٣ ٧٨٧ ٠٨٢	٩٢٨ ٣٩٤ ٥٢٣	٤٥ ٣٩٢ ٥٥٩	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠
٧٤٣ ٤٩٨ ٩١٤	٦٧٩ ٧٤٧ ٨٠٧	٦٣ ٧٥١ ١٠٧	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩
١٥٦ ٩٢٥ ٣٦٢	١٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٩٢٥ ٣٦٢	إضافات
(١٠٦ ٠٨٢ ٧٣٥)	(٩٥ ٥٨٣ ٣٥٢)	(١٠ ٤٩٩ ٣٨٣)	استبعادات (بيع / استرداد)
(٩٠٧٠ ٣١٨)	--	(٩٠٧٠ ٣١٨)	عبء خسائر الاضمحلال
٧٨٥ ٢٧١ ٢٢٣	٧٣٩ ١٦٤ ٤٥٥	٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠١٠/٩/٣٠	خسائر استثمارات مالية
جنيه	جنيه	
(٦ ٦٤٨ ١٤٣)	(٧١٤ ٢٠٩)	خسائر اضمحلال ادوات حقوق ملكية متاحة للبيع
٦٢ ٦٧٣	١٦٢ ٩٢٥	رد اضمحلال ادوات حقوق ملكية شركات تابعه وشقيقه
(٦ ٥٨٥ ٤٧٠)	(٥٥١ ٢٨٤)	الاجمالي



٢٢- استثمارات فى شركات تابعة وشقيقه

٢٠٠٩/١٢/٣١		٢٠١٠/٩/٣٠	
نسبة المساهمه	قيمة المساهمه	نسبة المساهمه	قيمة المساهمه
%٩٠	٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%٩٠	٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠
%٦٠	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%٦٠	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
%٣٥	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	%٣٥	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
%٢٤,٨	٩٣ ٢٠٠ ٠٠٠	%٢٤,٨	٩٣ ٢٠٠ ٠٠٠
%١٥,٧	٩٢٦ ٣٠٠	%١٥,٧	٩٤٢ ٠٠٠
%٣٩	٨٢٧ ٧٧٥	%٣٩	١ ٥٢١ ٠٠٠
%٢٤	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	%٢٤	٢ ٤٠٠ ٠٠٠
%٣٩	٣ ٩٠٠ ٠٠٠	%٣٩	٣ ٩٠٠ ٠٠٠
%٧,٥	٥ ٦٠٢ ١٧٥	%٧,٥	٥ ٦٠٢ ١٧٥
%٤٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	%٤٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
%٢١	٤٦٢ ٠٠٠	%٢١	٤٦٢ ٠٠٠
%٢٨	٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	%٣٩	٣٩ ٠٠٠ ٠٠٠
%٣٠	١٢٤ ١٧٧ ٥٠٠	%٣٠	١٣١ ٦٧٧ ٥٠٠
--	--	%٢٠	١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠
--	--	%٤٠	٥٠٠ ٠٠٠
--	--	%٣٠	١٠٣ ٤٨٣ ٣٨٢
	<u>٦٤٩ ٩٩٥ ٧٥٠</u>		<u>٨٨٥ ١٨٨ ٠٥٧</u>

أولاً: شركات تابعة

الشركة القابضة للاستثمار والتعمير
شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقارى

ثانياً: شركات شقيقة

شركة التعمير والإسكان والمرافق
شركة التعمير للتمويل العقارى
شركة التعمير لإدارة الأصول
شركة التعمير لخدمات الأمن والنظافه
شركة التعمير لصناديق الاستثمار العقارية
شركة التعمير للترويج المالى والعقارى
شركة اسكان للتأمين
شركة التعمير لخدمات التكنولوجيا
شركة مجموعة فنسرف للخدمات
شركة سكن للتمويل والاستثمار العقارى
شركة داماك العقارية للتطوير
شركة الاسكندرية للاستثمارات والتنمية العمرانية
شركة جارديان للتأجير التمولي
شركة شرق القاهرة الجديدة
الاجمالي

٢٣- مشروعات الإسكان (بعد خصم المخصص)

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
جنيه	جنيه	
٨٢ ١٢١ ٠٤١	٧٩ ١٩٧ ٢١١	اراضى مخصصة لمشروعات الإسكان
١٧١ ٢٢٤ ٢٨٩	٢٦٣ ٨٣٦ ٢٩٠	اعمال تحت التنفيذ
١٢٣ ١٨٣ ٢٢٥	٩٦ ٠٩٠ ٦٨٠	اعمال تامه
(٢ ٠٥٠ ٩٢٥)	(٢ ٠٥٠ ٩٢٥)	مخصص مشروعات الإسكان
<u>٣٧٤ ٤٧٧ ٦٣٠</u>	<u>٤٣٧ ٠٧٣ ٢٥٦</u>	الاجمالي

- تم الانتهاء من توقيع عقود الاراضى المخصصة لمشروعات الإسكان باسم البنك فى المدن الجديدة.
- تتضمن اعمال تحت التنفيذ مبلغ ١٠,٩ مليون جنيه قيمة تكاليف الاقتراض التى قام البنك بتحميلها على اعمال تحت التنفيذ بمعدل عائد ٨,٥%.



٢٤- استثمارات عقارية

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
جنيه	جنيه	
٤ ٤٦٠ ٦٤٣	١٥ ٧٠٢ ٨٠٩	صافي القيمة الدفترية اول المدة
١١ ٥٢٠ ١٣٩	٢ ١٥٣ ٥٨٧	اضافات
—	(٨٨٨ ١٠٠)	استبعادات
(٢٧٧ ٩٧٣)	(٣٢٩ ٥٨١)	اهلاك
<u>١٥ ٧٠٢ ٨٠٩</u>	<u>١٦ ٦٣٨ ٧١٥</u>	صافي القيمة الدفترية اخر المدة

- بلغت قيمة الاستثمارات العقارية مبلغ ٦,٦ مليون جنيه عبارة عن ٤٥ وحدة ومحل مؤجر لشركات البنك والغير بعقود ايجار يتم تجديدها في نهاية كل عقد وتم قيد تلك الوحدات بالقوائم المالية ببند الاستثمارات العقارية وتم احتساب قسط اهلاك بنسبة ٢,٥% لمباني الوحدات المؤجرة وتم تحميله على قائمة الدخل في ٢٠١٠/٩/٣٠

٢٥- أصول أخرى

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
جنيه	جنيه	
٧٥ ٧٥٠ ٩٣٢	١٤٢ ٧١٥ ٩٨٧	الايرادات المستحقة
٨٩٨ ٤٧٥	٤٦٤ ٦٩١	المصروفات المقمة
١٩٣ ٩٦٩ ٥٦٠	٢٤١ ٦٤٤ ٤٣٩	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
١ ٩٠٥ ٢٨٧	٦ ٣٨٧ ٠١١	التأمينات والعهد
٤٧ ٣٦٢ ٢٥١	٥٥ ٦٤٢ ٨٩٩	حسابات مدينة تحت التسوية
١ ٠٢٩ ٠١٠	١ ٠٢٢ ٥١٠	اصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٥٢ ٩٨٨ ٤٢٧	٤٠ ١٢١ ٥٧٣	أخرى
<u>٣٧٣ ٩٠٣ ٩٤٢</u>	<u>٤٨٧ ٩٩٩ ١١٠</u>	الاجمالي



٢٦ - أصول ثابتة

الإجمالي	تجهيزات	أثاث	الات ومعدات	وسائل نقل	مباني وانشاءات	الأرض	
١٨٩.٢١٤٣٣	---	١٧٤٧٨٨٢٢	٦٢.٥٢٠٧٢	٧٧٩٤٥٩٦	٩٤١٣٠.١٤	٧٥٦٥٩٢٩	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩ التكاليف
١.٠٨٧٩٥.٦٧	---	١٠.٣٢٢٢٦	٤٦.٠٧٢٩٤٣	٦٦٧١٥.١	٤٦.١٨٣٩٧	---	مجمع الإهلاك
٨.٢٢٦٣٦٦	---	٧٤٤٦٥٩٦	١٥٩٧٩١٢٩	١١٢٣.٩٥	٤٨١١٦٦٧	٧٥٦٥٩٢٩	صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٠٩
٢٩٥.٤٢٣.	٢٩٥٣٦٦٦	٢١٢٢٦٦٥	١٧٩٢٣٢٧٦	١١١٩٨٢٩	١٧٤١٥٥.	١٦٤٣٢٤٤	إضافات
٢.٥٧١١٩		٥٢٥٢٢٥	٢٢٨٧٨٢١	١٢٩.٧٣	١.٥٠٠٠	---	استبعادات
١٤٢٩٨٤٧٥	١.٠١٨٢٩٩	٨١٩١٣٥	٧٦٢.٥٤٥	٢٥٥٧٢٩	٤٤٨٤٦٥٧	---	تكلفة الإهلاك
٩٢٣٧٥.٠٢	٢٩٢٥٢٦٧	٩٢٢٤٩.٠١	٢٢٩٩٤.٣٩	١٧٤٨١١٢	٤٥٢٦٣٥١.٠	٩٢.٩١٧٣	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
							الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠
٢١٥٤٦٨٥٤٤	٢٩٥٣٦٦٦	٢٠.٧٦٢٦٢	٧٧٦٨٧٥٢٧	٨٧٧٥٢٥٢	٩٥٧٦٦٥٦٤	٩٢.٩١٧٣	التكاليف
١٢٣.٩٣٥٤٢	١.٠١٨٢٩٩	١.٠٨٥١٣٦١	٥٢٦٩٣٤٨٨	٧.٣٧٧٤٠	٥٠٥.٣٠٥٤	---	مجمع الإهلاك
٩٢٣٧٥.٠٢	٢٩٢٥٢٦٧	٩٢٢٤٩.٠١	٢٢٩٩٤.٣٩	١٧٤٨١١٢	٤٥٢٦٣٥١.٠	٩٢.٩١٧٣	صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٠
							الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠
٩٢٣٧٥.٠٢	٢٩٢٥٢٦٧	٩٢٢٤٩.٠١	٢٢٩٩٤.٣٩	١٧٤٨١١٢	٤٥٢٦٣٥١.٠	٩٢.٩١٧٣	صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٠
٢٨٢٦٥٧.٢	٢٩٧٤٦	٢١.١٢٦٧	٦١٢٣٦٣٣	٥٧٦.٤	١٨٦٧٥٩٧٣	٢٦٧٤٧٩	إضافات
٢١	---	---	---	٢١	---	---	استبعادات
١٤٧٤٥٣٦١	٩٩٦٥٢٨	١١٢٥٨٨١	٨.٠٨٩٤٦٢	٤٦.٠٠٤٤	٤.٦٣٤٣٦	---	تكلفة الإهلاك
١.٥٨٩٥٣٢٢	١٩٧٨٤٧٥	١١١٩.٢٨٧	٢٢.٢٨٢١.٠	١٣٤٥٦٥١	٥٩٨٧٦.٤٧	٩٤٧٦٦٥٢	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠
							الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠
٢٤٢٨٤٩٤٧٤	٢٩٩٢٤١٢	٢٣١٧٧٥٢٩	٨٣٨١١٦٦.٠	٧٩٤٨١٨٤	١١٤٤٤٢٧٥٢٧	٩٤٧٦٦٥٢	التكاليف
١٣٦٩٥٤١٥٢	٢.١٤٩٢٧	١١٩٨٧٢٤٢	٦١٧٨٢٩٥.٠	٦٦.٢٥٢٣	٥٤٥٦٦٤٩.٠	---	مجمع الإهلاك
١.٥٨٩٥٣٢٢	١٩٧٨٤٧٥	١١١٩.٢٨٧	٢٢.٢٨٢١.٠	١٣٤٥٦٥١	٥٩٨٧٦.٤٧	٩٤٧٦٦٥٢	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠



٢٧- أرصدة مستحقة للبنوك

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
جنية	جنية	
٦٩ ٢٤١	٢٧٩ ٤٧٦	حسابات جارية
٥٥٥ .٩٣	٥٧٦ ٢٥٣	ودائع
<u>٦٢٤ ٣٣٤</u>	<u>٨٥٥ ٧٢٩</u>	
٦٢٤ ٣٣٤	٨٥٥ ٧٢٩	بنوك خارجية
٦٩ ٢٤١	٢٧٩ ٤٧٦	أرصدة بدون عائد
٥٥٥ .٩٣	٥٧٦ ٢٥٣	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٦٢٤ ٣٣٤</u>	<u>٨٥٥ ٧٢٩</u>	
<u>٦٢٤ ٣٣٤</u>	<u>٨٥٥ ٧٢٩</u>	أرصدة متداولة

٢٨- ودائع العملاء

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
جنية	جنية	
٩٧٠ ٣٢١ ٤٣٤	٨٣٨ ٥٥٠ ٥١٦	ودائع تحت الطلب
١ ٥٨٧ ٩٧٣ ٢٧٣	١ ٨١٩ ١٨٥ ٧٨٠	ودائع لأجل وبإخطار
١ ٦٦٦ ٨٨٣ ٢٧٨	١ ٧٠٨ ٢٤٣ ٢٠٣	شهادات ادخار
٢ ٢٤١ ٨١٢ ٣٨٧	٢ ٣٠٢ ٢٤٨ ٩٠٠	ودائع توفير
<u>١٠٠ ٧٢٧ ٧٤١</u>	<u>١٢٧ ٢٩٣ ٢٨٠</u>	ودائع أخرى
<u>٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣</u>	<u>٦ ٧٩٥ ٠٢١ ٦٧٩</u>	
٢ ١٣٩ ٥٤٧ ٣٥٥	٢ ١٣٠ ٦٦٠ ٩١٨	ودائع مؤسسات
٤ ٤٢٨ ١٧٠ ٧٥٨	٤ ٦٦٤ ٣٦٠ ٧٦١	ودائع أفراد
<u>٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣</u>	<u>٦ ٧٩٥ ٠٢١ ٦٧٩</u>	
١ ٠٧١ ٠٤٩ ١٧٦	٩٦٥ ٣٤٣ ٧٩٦	أرصدة بدون عائد
٢ ٢٤١ ٨١٢ ٣٨٧	٢ ٣٠٢ ٢٤٨ ٩٠٠	أرصدة ذات عائد متغير
٣ ٢٥٤ ٨٥٦ ٥٥٠	٣ ٥٢٧ ٤٢٨ ٩٨٣	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣</u>	<u>٦ ٧٩٥ ٠٢١ ٦٧٩</u>	
٤ ٩٠٠ ٨٣٤ ٨٣٦	٥ ٠٨٦ ٧٧٨ ٤٧٦	أرصدة متداولة
١ ٦٦٦ ٨٨٣ ٢٧٧	١ ٧٠٨ ٢٤٣ ٢٠٣	أرصدة غير متداولة
<u>٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣</u>	<u>٦ ٧٩٥ ٠٢١ ٦٧٩</u>	



٢٠٠٩/١٢/٣١ جنيه اكثر من سنة	٢٠١٠/٩/٣٠ جنيه اكثر من سنة	معدل العائد (%)	٢٩- قروض أخرى
			قروض طويلة الأجل
			قروض ممنوحة من البنك المركزى المصرى
٢٠٩ ٣٤٣ ٦٨٧	١٩٣ ٠٢٧ ٧٢٠	%٨,٥	قروض نشاط البنك
١٨٤ ٩٥٨ ٧٢٧	١٧٢ ٨٥٣ ٠٨٩	%٨,٥	هيئة المجتمعات العمرانية
١ ٢٩٥ ٧١٣ ٨٢٢	١ ٢٥٥ ٣٥٦ ٧٠٥	%٨,٥	هيئة تعاونيات البناء والاسكان
٧٨ ٣١٨ ٧١٨	٧٢ ١٢٥ ٢٣٧	%٨,٥	صندوق تمويل المساكن
٢ ٥٥٥ ٤٦٠	١ ٢٧٧ ٧٣٠	%٨,٥	المقاولون العرب
١ ٧٧٠ ٨٩٠ ٤١٤	١ ٦٩٤ ٦٤٠ ٤٨١		اجمالي قروض ممنوحة من البنك المركزى المصرى
٢٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٨٥٠ ٠٠٠	%١٠	قروض ممنوحة من الصندوق الاجتماعى الاجمالي
١ ٧٩٥ ٦٩٠ ٤١٤	١ ٧١٩ ٤٩٠ ٤٨١		أرصدة غير متداولة
١ ٧٩٥ ٦٩٠ ٤١٤	١ ٧١٩ ٤٩٠ ٤٨١		

قام البنك بالوفاء بكافة التزاماته فى القروض من حيث أصل المبلغ ، أو العوائد أو أية شروط أخرى خلال الفترة وفترة المقارنة.

٣٠- التزامات أخرى

٢٠٠٩/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٠/٩/٣٠ جنيه	
١١٤ ٤٤٠ ٨٤٥	١٩٩ ٤٤٨ ٥٠٩	عوائد مستحقة
١ ٩٣٤ ٩٧٦	٥٩١ ٣٨٦	ايرادات مقدمة
٢١ ٧٩٠ ٧٩٩	١٩ ٣٧٨ ٦٦٧	مصروفات مستحقة
٢٩ ٨٨٩ ٠٠١	٣٨ ٥٤٩ ٤٩٤	دائنون
٩٣ ١٤٦ ٠٣٩	٩٦ ٣٢١ ٩١٧	مقدمات حجز
٣٣٣ ٣٩٨ ٧٢٣	٨٨٦ ١٩٤ ١٤٠	دفعات مسدده تحت حساب الاقساط
١٦٥ ٢٥٨ ٠٥١	١٦٠ ٦٨٨ ٤١٠	شيكات تحت الدفع وحسابات دائنة تحت التسوية
٢٤٤ ٢٦٨ ١٦٧	٢٧٣ ٨٦٠ ٩٠٤	أرصدة دائنة متنوعة
١ ٠٠٤ ١٢٦ ٦٠١	١ ٦٧٥ ٠٣٣ ٤٢٧	الاجمالي

٣١- مخصصات أخرى

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١٨٤ ٦٨٥ ٧٠١	١٢٠ ٦١١ ٣٣٩	الرصيد في أول السنة المالية
١٦ ١٣٤ ٠٣٧	٦٦ ٧١٤	المُحمل علي قائمة الدخل
<u>(٨٠ ٢٠٨ ٣٩٩)</u>	<u>(١٣ ٥١٤ ٧٢٣)</u>	المستخدم خلال الفترة
<u>١٢٠ ٦١١ ٣٣٩</u>	<u>١٠٧ ١٦٣ ٣٣٠</u>	الرصيد في آخر الفترة

- تم تكوين مخصص بمبلغ ١١٩٨٨٥٣١ جنيه للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ مقابل ١٢٤٨٧٢٢٠ جنيه في تاريخ المقارنة لمواجهة الالتزامات العرضية .

٣٢- ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي ٢٠ % عن الفترة المالية الحالية مقابل ٢٠ % عن سنة المقارنة .
لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة.

الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة وحركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

الالتزامات الضريبية المؤجلة		
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٣٣٧ ٠٤١	(٣ ١٨٢)	الأصول الثابتة
١ ٢٧٥ ٧٤٦	١ ٢٧٥ ٧٤٦	بنود أخرى
<u>١ ٦١٢ ٧٨٧</u>	<u>١ ٢٧٢ ٥٦٤</u>	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (التزام)

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

<u>الالتزامات الضريبية المؤجلة</u>		
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٠٩</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٠</u>	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٧٠ ٦٣٦ ٧٨٧	٨٠ ٥٤٧ ٥٧٩	الرصيد في بداية الفترة
٢٧ ٧٧١ ٩٨٥	٢٧ ٩٩٨ ٢٢٣	الإضافات
(١٧٢ ٦٠٤)	(٥٤٧ ٤٤٥)	الاستبعادات
<u>٩٨ ٢٣٦ ١٦٨</u>	<u>١٠٧ ٩٩٨ ٣٥٧</u>	الرصيد في نهاية الفترة/ السنة

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية :

<u>٢٠٠٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٠/٩/٣٠</u>	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٦٦ ٣٥٩ ٩٤٠	٦٥ ٤٠٢ ٧٩١	مخصص خسائر اضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠% من المكون خلال السنة
٤ ٤٠٣ ٨٩٢	٤ ٨٥٠ ٩٣٠	بنود أخرى

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم توافر تأكيد معقول بإمكانية الاستفادة منها / أو وجود درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول .

٣٣- التزامات مزايا التقاعد

<u>٢٠٠٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٠/٩/٣٠</u>	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٢٣ ٥٢٦ ٩٥٣	٢٣ ٠٠٤ ١١٦	<u>التزامات مدرجة بالميزانية عن:</u> - المزايا العلاجية بعد التقاعد

تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة / السنة المالية فيما يلي :

<u>١٨ ٦٢٣ ١٩٥</u>	<u>٢٣ ٥٢٦ ٩٥٣</u>	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
٦ ١٣٣ ١٧٥	--	تدعيم خلال الفترة / السنة
(١ ٢٢٩ ٤١٧)	(٥٢٢ ٨٣٧)	تكلفة الخدمة الحالية
<u>٢٣ ٥٢٦ ٩٥٣</u>	<u>٢٣ ٠٠٤ ١١٦</u>	الرصيد في آخر الفترة / السنة المالية

و تتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلي:

سنة المقارنة	الفترة الحالية	
%	%	
%١٠	%١٠	معدل الخصم
%٧,٥	%٨,٥	معدل العائد المتوقع على الأصول
%١٠	%١٠	معدل الزيادة المستقبلية في المرتبات
%٢٠	%٢٠	معدل الزيادة المستقبلية في مزايا المعاشات
الجدول البريطاني	(٤٩-٥٢ A)	معدل الوفيات

تمت الافتراضات الخاصة بمعدل الوفيات بناء على التوصيات والإحصائيات المعلنة والخبرة في

مصر.

٣٤ - رأس المال

(أ) رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال المرخص به ٣٠٠٠ مليون جنيه مصري ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١١٥٠ مليون جنيه مصري بإجمالي ١١٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري وقد وافقت الجمعية العامة الغير عادية للبنك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٥ على زيادة رأس المال المرخص به من مليار جنيه مصري الى ٣ مليار جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٥٠ مليون الى ١١٥٠ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري وقد تم الاعلان عن نشرة الاكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ للمرحلة الاولى بزيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصري للمساهمين القدامى وتم تغطيتها بالكامل وتم التأشير عليها بالسجل التجارى وتم الاعلان عن المرحلة الثانية من زيادة رأس مال البنك وفتح باب الاكتتاب للمساهمين القدامى من ٢٠١٠/٣/٢٣ وحتى ٢٠١٠/٤/٢٩ والمساهمين الجدد حتى ٢٠١٠/٥/١٣ لعدد ٤٥ مليون سهم قيمة السهم ٢٠ جنيه بالاضافة الى مصاريف اصدار ٢٥ قرشا وكذلك عدد ٣ مليون سهم اسهم ائابة وتحفيز للعاملين بالبنك قيمة السهم ١٠ جنيهات بالاضافة الى مصاريف اصدار ٢٥ قرشا وقد تم تغطيه الاكتتاب بالكامل وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١١٥٠ مليون جنيه . .

خيار الأسهم

يقدم البنك خيارات أسهم للمديرين والعاملين والادارة العليا التنفيذية بالبنك طبقا لمعايير مدة الخدمة واجمالي الدخل والاهمية النسبية للموظف وادائه السابق فى البنك وجميع الخيارات مشروطة ببقاء العامل فى الخدمة لمدة النظام .

٣٥ - الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠
جنيه	جنيه
--	--
٢٤ ٦٤٣ ٧٧٧	٤٩٣ ٨٢٩ ٠٩٤
١٠٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠
١٤ ٤٤٧ ٩٥٣	١٤ ٤٤٧ ٩٥٣
٥ ٥٧٦ ٧١٨	٥ ٧٤٧ ٤٦٩
١٤٦ ٦٦٨ ٤٤٨	٦٣٦ ٠٢٤ ٥١٦
--	١٤ ٠٢٨ ٢٤٦
--	١٤ ٠٢٨ ٢٤٦

(أ) الاحتياطيات

احتياطي المخاطر البنكية

احتياطي قانوني

احتياطي عام

احتياطي خاص

احتياطيات اخرى

اجمالي الاحتياطيات في اخر الفترة / السنة المالية

وتتمثل الحركة علي الاحتياطيات فيما يلي :

(أ) احتياطي المخاطر البنكية العام

محول من الارباح المحتجزة

الرصيد في الفترة / السنة المالية

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٩/٣٠
جنيه	جنيه
١٤ ٦١٨ ٦٦٧	٢٤ ٦٤٣ ٧٧٧
١٠ ٠٢٥ ١١٠	١١ ٦٨٥ ٣١٧
--	٤٥٧ ٥٠٠ ٠٠٠
٢٤ ٦٤٣ ٧٧٧	٤٩٣ ٨٢٩ ٠٩٤

(ب) احتياطي قانوني

الرصيد في أول السنة المالية

محول من أرباح السنة

علاوة اصدار الاسهم

الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

وفقاً للنظام الاساسي للبنك يتم احتجاز ٥% من صافي أرباح السنة لتغذية احتياطي غير قابل للتوزيع وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ٢٠% من رأس المال .

٣٦ - توزيعات الأرباح

لا يتم تسجيل توزيعات الأرباح قبل أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

٤٢ - صناديق الاستثمار

صندوق التعمير

وافق مجلس ادارة البنك بجلسته المنعقدة فى ٢٠٠٧/٩/١٠ على انشاء صندوق تراكمى مع توزيع عائد دورى حجمه ١٠٠ مليون جنيه باسم " صندوق التعمير " واسناد ادارته الى شركة برايم لادارة الاستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزى بموجب خطاب السيد الاستاذ/ نائب المحافظ المؤرخ ٢٠٠٨/١/٣٠ على تأسيس الصندوق وموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨ وتم الاعلان عن نشرة الاكتتاب فى الصندوق بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤ وتم فتح باب الاكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤ وتم غلق باب الاكتتاب يوم ٢٠٠٨/٦/٥ وتم الاكتتاب بمبلغ ١٤١,٢ مليون جنيه وتبلغ نسبة مساهمة البنك فى الصندوق نسبة ٥% متمثلة فى عدد ٥٠ ألف وثيقة باجمالى مبلغ ٥ مليون جنيه القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه

صندوق موارد

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٧ وافق مجلس ادارة البنك على انشاء صندوق استثمار نقدى ذو عائد يومى تراكمى تحت اسم صندوق (موارد) واسناد ادارته الى شركة برايم انفيستمنت لادارة الاستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩ على تأسيس الصندوق وموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٤٤ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٦ وتم الاعلان عن نشرة الاكتتاب وتم فتح باب الاكتتاب للصندوق بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ وتبلغ مساهمة البنك فى الصندوق مبلغ ٥ مليون جنيه ويبلغ حجم الصندوق ٢٠٠ مليون جنيه